الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي

كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الرقم التسلسلي.....

مذكرة بعنوان:

المصطلح النحوي في كتاب جامع الدروس العربية للغلاييني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة و الأدب العربي

تخصص : علوم اللسان

إعداد الطالبتين:
*شردودة يمينة
* بن عون سلاف

إشراف الأستاذ:
* الحاج قديدح

لجنة المناقشة:

الأستاذ: د/ بوزيد مومني..... رئيسا

الأستاذ: د/ الحاج قديدح..... مشرفا و مقرر

الأستاذة:د/محمد بولحية.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية :2017/2016م

شكر وتقدير

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل أن أوجدنا في أمّة تعبده، وأن رزقنا كؤوس العلم التي ارتوويناها لنرقى إلى هذا المستوى من هذا العمل، والتوفيق كله من عنده جلّ ثناؤه وعظمت أسماؤه وصفاته، والصلاة والسلام على خير الأنام ، إمام الغرّ الميامين اللهم صلّي وسلم وبارك على آله الطيبين الطاهرين،وأصحابه الغرّ المحجّلين، وإلى من تبعه بإحسان إلى يوم الدّين.

نتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتّقدير والاحترام إلى الأستاذ الفاضل "الحاج قديدح"الذي جعلنا نحب هذا العمل أكثر، ونجتهد في ما كنّا نقصّر، وبين العلم والجهل وبين النور والظلام أحببنا فكره وسلكنا نهجه، وجعلنا لا نتهاون في هذا العمل نسأل الله أن يرزقه برّ الوالدين ونعيم الدارين، وقبل هذا وذاك أن يجعله ممّن علّم فنفع النّاس بعلمه.

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمان "واخفض لهما جناح الذلّ من الرحمة وقل ربيا ارحمهما كما ربيان صغيرا"

إلى أجمل شيء في العالم،إلى أمل حياتي وسرّ سعادتي، إلى منجم الحنان والبركة والوفاء، إلى من كانت رفيقة الظلمات ولم تنسني يوما في الثلث الأخير من الليل بدعائها، إلى من تهون كلّ مصائبي تحت قدميها، إلى من ترضى عليّ ولو بابتسامة صغيرة منّي، إلى من **تشقى لتسعدني** على حساب تعاستها، إلى من كابدت الدنيا لأجلي، إلى الكلمة التي يهتز الفؤاد لها، إلى عنوان حياتي وألوان أيّامي، إليكِ أمّي الغالية الحبيبة على قلبي، أطلب من الله أن يحفظك ويرعاك ويطيل بعمرك ولن تهون عليّ الدنيا إلا وأعطيك من عمري.....أمّي.....أمّي.....

إلى من كان لي عونا وسندا، إلى من أوصلني لأكتب اليوم بالقلم، إلى من صاحب لأجلي التعب والألم، إلى من ارتوى عرقا لأكمل دراستي، إلى من بفضله أحمل شهادتي، إلى من تنعكس مخيلته اليوم بين أسطري، إليك **أبي الغالي، أدامك الله إلى جانبي ورعاك وحفظك دوما**.....أبي.....أبي.....

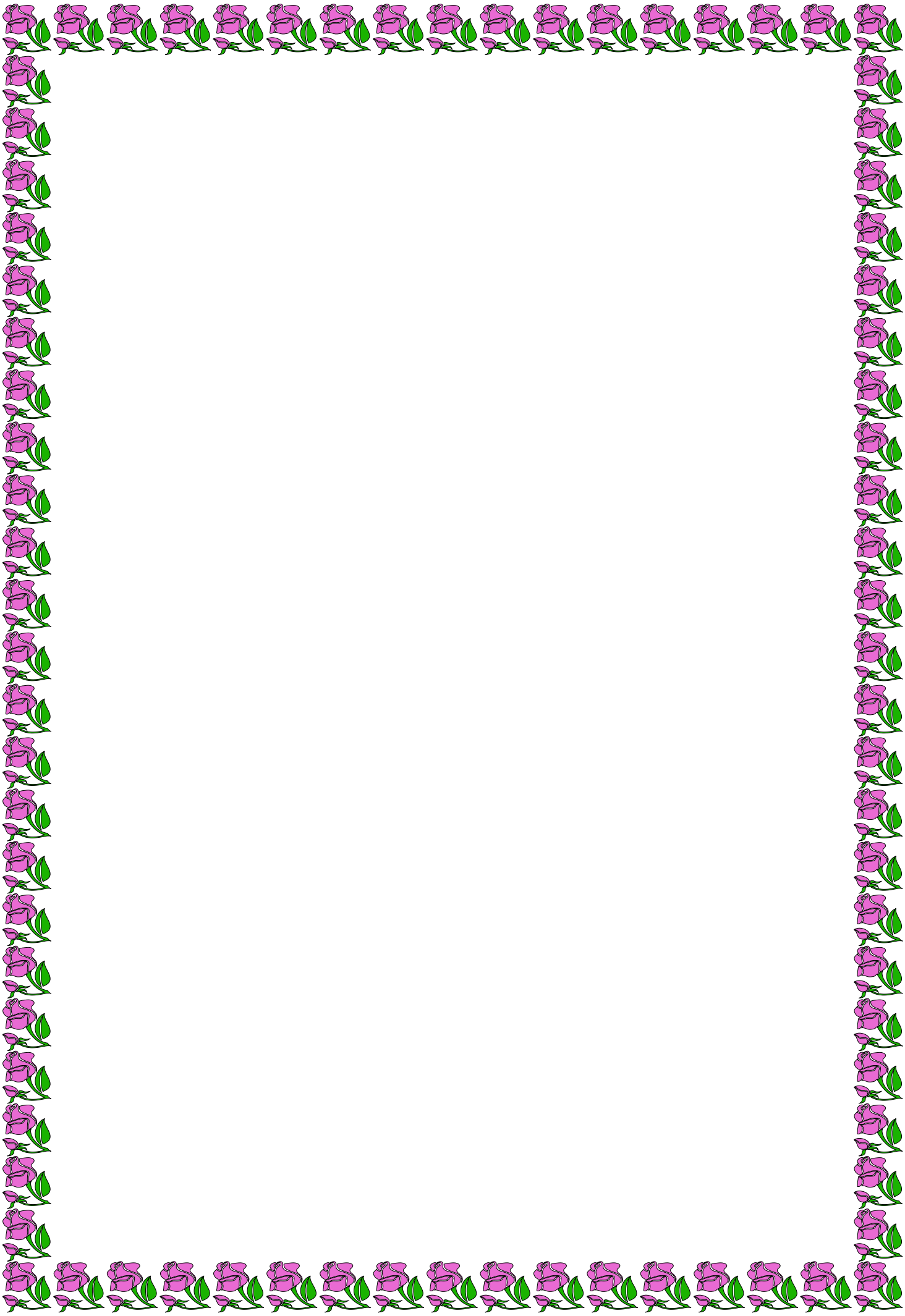
إلى كلّ عائلتي، إلى أخواي وأخواتي، إلى أزواج إخوتي، وزوجة أخي، إلى الصغيرة المحبوبة ابنة أخي "آية" وابنة أخي الكبرى المدللة "كنزة" **إلى كلّ الأحفاد** (زين الدين، عبد الرؤوف، منار، وائل، علاء الدين، مراد، جواد، محمد أمين، مريم).

إلى من أشرق نور الحياة في والأمل في أيّامي، إلى من سعى دائما لإسعادي، إلى من يرجو السلام والخير والتوفيق لي دائما، إلى من دعمني لأتحدّى حاجز الصعاب والكآبة، إليك يا **عنوان الوفاء والصداقة** "سليم".

إلى أختي "راضية" التي ساعدتني في هذا العمل وخفّفت عليّ مشقته **وصعابه**.

إلى زميلتي وشريكتي في العمل، التي كافحنا لنصل إلى نهاية الطريق ونكمل هذا العمل (بن عون سلاف).

"شردودة يمينة"



إهداء

إلى من على جبينه رسمت تجاعيد التعب والشقاء، إلى من أحبه أكثر من أيّ شيء وحتّى من نفسي أنا إلى الذي لولاه في طلبي العلم ما أكملت دربي، إلى أبي حبيبي "أحمد"

إلى من قال فيها سيّد الخلق أنّ الجنة تحت قدميها، إلى التي بحبّها وعطفها وحنانها قد غمرتني، إلى أمّي حبيبتي "نادية"

إلى من يشتاقون لي إذا غبت ويفرحون إذا عدت، إلى الذين ينتظرون عطلة نهاية الأسبوع بفارغ الصبر حتى يروني، إلى الذين أحبّوني من دون مقابل، إلى إخوتي:

إلى أخي العاقل والحنون "كمل"

إلى أخي شديد الغضب "عبد السلام"

إلى أختي الحنونة "بشرى"

إلى أخي المشاغب "رائد"

إلى أختي العزيزة والأمّورة "مريم"

إلى من دعمني وحفّزني لأفوق في مساري الجامعي، إلى زوجي "سمير"

إلى من عند فراق عائلتي وجدت فيهم عائلة أخرى طيلة خمس سنوات إلى صديقاتي فوزية، ورحيمة، وإلى كلّ صديقاتي وردة، أسماء، نورة.

إلى من ساعدني على إكمال عملي هذا في شكله الأخير إلى ابن عمّتي "حبيب مقاح"،دون أن أنسى "إلهام منقاح".

وإلى التي شاركتني في هذا العمل صديقتي وزميلتي "يمينة شردودة".

"بن عون سلاف"

مقدمة

مقدمة:

تعدّ المصطلحات مفاتيح العلوم،فهي عنوان ما يتميز به كل علم عن غيره من العلوم والأهم من ذلك كونه وسيلة يتوصل بها لإدراك منطق أي علم، فلكل علم مصطلحاته وكل مصطلح ينشأ من العلم الذي يرتبط به؛لأنّ علاقة بين العلم ومصطلحاته تتسم بالتفاعل كونها علاقة تبديلية، متى غاب أحد الطرفين حلّ محله الآخر، فالمصطلح ينشأ من اللغة المتداولة كغيره من المصطلحات العلمية وعلى سبيل المثال (المصطلح النحوي) الذي لم يعتبره العلماء الأوائل مصطلحا علميا دالاّ على هذا المفهوم، وإنّما بإشارة من الإمام علي (رضي الله عنه) لأبي الأسود الدؤلي: أن ينحو هذا النحو وبذلك تحول هذا المدلول اللغوي إلى مدلول علمي لم يكن متواضعا عليه، وإنّما نشأ بطريقة عفوية ليصبح بهذا الشكل المعروف في وضع المصطلحات اليوم.

والنحو في بادئ الأمر لم ينشأ إلاّ لحفظ اللغة العربية من اللحن باعتبارها لغة القرآن الكريم، وذلك بعد اختلاط العرب بالأعاجم ومجاورتهم لهم، وكما هو معروف أنّ النحو نشأ بصريا مع علماء ونحاة بصريين، وقد وضع أسسه وقواعده أبو الأسود الدؤلي وطوره الخليل بن أحمد الفراهيدي لينضج ويكتمل مع سيبويه من خلال كتابه (الكتاب)،والذي عرف بقرآن النّحو وفي مقابل هؤلاء النّحاة البصريين ظهر علماء ونحاة كوفيون بآراء وأفكار نحوية خالفت آراء البصريين وبذلك ظهر الخلاف وهذا أدّى إلى بروز مدرستين في النحو هما(مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة)،وقد اختلفوا حول مسائل نحوية واستمرّ هذا الخلاف عند النحاة المتأخرين، وهذا الخلاف ما عرف فيما بعد بالخلاف في المصطلحات النحوية، فكانت للبصرة مصطلحات نحوية خاصة بها في مقابل مصطلحات كوفية، وهذه المصطلحات ميزت كل مدرسة عن الأخرى، كما اختلفت هاتان المدرستان في حدّ هذه المصطلحات النحوية وهذا ما ظهر من خلال كتب المتأخرين فهناك من اعتمد على مصطلحات بصرية وهناك من اعتمد على مصطلحات كوفية والبعض الآخر جمع بينهما،(المصطلحات البصرية والمصطلحات الكوفية معا)،أمّا عند المحدثين الذين ألفوا كتبا في النحو فنجد هذا الاختلاف والتعدّد في المصطلحات وحدودها لا يزال قائما، وهذا ما يبرز من خلال كتب ومؤلفات بعض المحدثين الذين يعتمدون على هذه المصطلحات، وذلك بعدّها أساس علم النحو ولا يفهم النحو إلاّ عن طريقها وهذا ما حفّزنا لنعرف كيف تبنّى هؤلاء المحدثون المصطلح نحوي في مؤلفاتهم، وقد اخترنا هذا الموضوع (المصطلح النحوي في كتاب جامع الدروس العربية) للشّيخ مصطفى الغلاييني باعتباره من المحدثين وقد اعتمدوا

على العديد من المصطلحات النحوية.

فكيف وظف الغلاييني هذه المصطلحات النحوية؟

وهل استعمل المصطلحات النحوية (البصرية)، أو المصطلحات النحوية (الكوفية)؟ أم جمع بينهما؟

وهل بيّن أنّ المصطلحات التي اعتمدها في كتابه (بصرية أم كوفية)؟ أو لم يبيّن ذلك؟

وكيف حدّ الغلاييني هذه المصطلحات؟ وهل وافق في ذلك حدّ النحاة البصريين أم النحاة الكوفيين؟أم جمع بينهما؟

وهذه التساؤلات عالجناها في موضوع اندرج تحت عنوان بحثنا هذا وهو المصطلح النحوي في كتاب جامع الدروس العربية، وقد اعتمدنا في هذا البحث المنهج الوصفي مع إجراء مقارن من خلال مقارنة بعض المصطلحات النحوية التي وردت في هذا الكتاب بالمصطلحات النحوية التي وردت في كتب النحاة القدماء(البصريين والكوفيين)، وقد تطلبت منّا معالجة هذا الموضوع والإجابة عن إشكالات البحث رسم خطّة موزعة على فصلين وكان الفصل الأول الشق النظري للموضوع والذي دار حول المصطلح النحوي فتناولنا في جزئيته الأولى تعريف المصطلح النحوي ونشأته، فبدأنا أولا بتعريف المصطلح في اللغة والاصطلاح فتعريف النحو في اللغة والاصطلاح، ثمّ تعريف المصطلح النحوي، وانتقلنا إلى نشأة المصطلح النحوي فبدأنا بنشأة المصطلح النحوي ثمّ بناء المصطلح النحوي.

أمّا في الجزئية الثانية: فقد تطرقنا إلى المصطلح النحوي بين المدارس النحوية والرؤية الحديثة، فبدأنا بالمدارس النحوية (البصرة، الكوفة، ، بغداد، الأندلس) ومظاهر الخلاف ثمّ انتقلنا إلى تبيان مظاهر هذا الخلاف بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة فالخلاف في المصطلح النحوي وحدّه وأخيرا تناولنا الرؤية الحديثة.

أمّا الفصل الثاني: فكان دراسة تطبيقية تناولنا فيها أولا التعريف بمصطفى الغلاييني(حياته، ونشأته، ومؤلفاته)، ثم تقديم كتاب جامع الدروس العربية بأبوابه ومباحثه، أمّا ثانيا: فقد أخذنا أغلب المصطلحات النحوية التي وردت في أبواب هذا الكتاب وتعريف الغلاييني لهذه المصطلحات، ومقارنتها بتعريف الذي ورد في كتب

النحاة القدماء (بصريين وكوفيين)، وختمنا هذا الفصل بجدول أحصينا فيه المصطلحات البصرية والمصطلحات الكوفية عند الغلاييني أمّا بحثنا فأنهيناه بخاتمة كانت عبارة عن نتائج لما تعرّضنا له في الفصلين (النظري والتطبيقي)، وبذلك ينتهي البحث بقائمة المصادر والمراجع المعتمد عليها متبوعا بفهرس موضوعات البحث بفصليه وما تضمناه من جزئيات.

وكما لايخلو أي بحث من عراقيل وصعوبات فقد واجهتنا بعض منها أثناء إنجاز بحثنا هذا نذكر منها: قلة المصادر القديمة(الورقية في المكتبات)، وقلة بعض المراجع الحديثة أيضا ولتحقيق غايتنا من البحث والتوصل إلى إجابة عن التساؤلات المطروحة اعتمدنا على بعض المصادر والمراجع، والتي تراوحت بين الكتب القديمة كالكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد، واللمع في العربية لابن جني، ومعاني القرآن للفرّاء وبعض المعاجم القديمة والحديثة ككتاب العين لل ليل، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزبادي، ومعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، كما استعنا ببعض المراجع الحديثة وكان أهما جامع الدروس العربية للغلاييني وهو ما عنيناه بالدراسة، والحدّ النحوي وتطبيقاته للدكتور رياض يونس السواد،والمدارس النحوية لشوقي ضيف، دروس في المذاهب النحوية لعبده الراجحي، والمدارس النحوية لإبراهيم عبّود السامرائي، والخلاف في المنصوبات لمنصور علي الوليدي، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره لعوض حمد القوزي، بالإضافة إلى اعتمادنا على أطروحة جامعية تناولت جانبا من موضوعنا(الجانب النظري) وهي المصطلحات النحوية في برنامجي قواعد اللغة العربية للسنة الأولى متوسط والسنة السابعة أساسي، للأستاذ نسيم بوغرزة.

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف" الحاج قديدح" الذي كان لنا خير معين في هذا العمل والذي أفاضنا بتوجيهاته ولم يبخل علينا من وقته، ولو وفقنا غي هذا العمل فبفضل الله عزّ وجل أولا وبفضل الأستاذ الذي بسط لنا جناح التواضع والأمل فوق طاولة العلم وكان لنا خير موجه ومشرف متواضع، فكل الشكر والتقدير والاحترام له.

أولا:المصطلح النحوي ونشأته:

1-تعريف المصطلح النحوي.

أ-تعريف المصطلح.

ب-تعريف النحو.

ج-تعريف المصطلح النحوي.

2-نشأة وبناء المصطلح النحوي.

ثانيا:المصطلح النحوي بين المدارس النحوية والرؤية الحديثة:

1-المدارس النحوية ومظاهر الخلاف.

2-الخلاف في المصطلح النحوي وحدّه بين البصريين والكوفيين.

3-الرؤية الحديثة والمصطلح النحوي.

أولا– المصطلح النحوي ونشأته:

1– تعريف المصطلح النحوي:

أ–تعريف المصطلح:

لقد تعددت الآراء، وتضاربت الرؤى حول تحديد مفهوم يسع المصطلح بكل معانيه وتجلياته، وحري بالباحث العلمي أن يستأنس باللغة لكي يحدد مفهوما اصطلاحيا لمعنى من المعاني، ولذلك كان لابد من العودة إلى المعاجم العربية التي تعتبر أهم مصدر للغة.

أ–1–التعريف اللغوي:

من خلال عودتنا إلى المعاجم العربية القديمة والحديثة، وجدنا أن لفظ "المصطلح" و"الاصطلاح" مأخوذ من الجذر الثلاثي (ص،ل،ح) فقد ورد في كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ):«الصَّلاح: نقيض الطّلاح. ورجل صَالِحٌ في نفسه. و مصلح في أعماله وأموره. وَالصُّلْحُ تَصَالُحُ القوم بينهم وأصلحت إلى الدابة: أحسنت إليها» [1] .

يتضح من هذا القول أنّ: الصلاح نقيض الطّلاح بمعنى الفساد، وهو تصالح القوم بينهم.

كما جاء في "لسان العرب "لابن منظور(ت 811 هـ): «صلح: الصلاح: ضد الفساد. صلح يَصْلُحُ ويَصْلُحُ صلاحا وصلُوحاً(....) و الصُّلْحُ: تصالح القوم بينهم» [2].

ومن خلال هذا القول أيضا يتضح أنّ ابن منظور لم يضف شيئا جديدا في تعريفه لمادة (ص،ل،ح) فتعريفه لها لا يكاد يختلف عن تعريف الخليل لها.

---

[1] الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، ترتيب ومراجعة د:داود سلوم، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان،ط1، 2004 ،ص 415 مادة(ص،ل،ح

[2] ابن منظور أبو الفضل جمال الدين ، لسان العرب، تحق: عامر أحمد حيدر، مراجعة عبد المنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية، ط1 ، 2005، ج2، ص294، مادة(ص،ل،ح).

كما ورد أيضا في تاج العروس للزبيدي (ت 1204هـ): «صلح:الصلاح ضد الفساد: وقد يوصف به أحاد الأمة ولا يوصف به الأنبياء والرسل عليهم السلام. وأصلحه: ضد أفسده(...) ويقال وقع بينهما صلح: الصُّلح بالضم تصالح القوم بينهم» [1].

وهذا التعريف أيضا لا يكاد يختلف عن التعريفين السابقين، فمن خلال معاني مادة(ص،ل،ح) التي وردت في المعاجم العربية القديمة، نجدها تتفق على أنّ الصلاح ضد الفساد، والصلح هو تصالح القوم بينهم، كما لانجد في هذه المعاجم ورود لفظ(المصطلح) و(الاصطلاح) مطلقا، وإنما اكتفت بذكر لفظ الصلح والتصالح.

أما في المعاجم الحديثة، فنجد أيضا أنّ لفظ المصطلح والاصطلاح مأخوذ من الجدر الثلاثي (ص،ل،ح)، فقد ورد في معجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: « (صَلَحَ):صلاحا. وصلوحا. زال عنه الفساد. و– الشيء مناسبا،يقال هذا الشيء يصلح لك . (أصلح) في عمله أو أمره. أتى بما هو صالح نافع و–الشيء أزال فساده و–بينهما أو ذات بينهما أزال ما بينها من عداوة وشقاق وفي التنزيل العزيز:﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ سورة الحجرات، الآية 9. و–الله لفلان في ذريته أو ماله:جعلها صالحة. (اصطلح) القوم: زال ما بينهم من خلاف و– على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا. (الاصطلاح) مصدر اصطلح–واتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته »[2] .

من خلال ما سبق نلاحظ أنّ ما ورد في معجم الوسيط فيما يخصّ مادة (ص، ل، ح)، لا يختلف عمّا ورد في المعاجم القديمة الأخرى ،وأنّ لفظ المصطلح لم يرد ذكره في المعاجم الحديثة أيضا وما ورد فيما هو لفظ (الاصطلاح).

أ–1–التعريف الاصطلاحي:

---

[1] الزبيدي محمد مرتضي بن محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، مراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2007، ج5، ج39،ص319–320، مادة (ص،ل،ح).

[2] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم الوسيط ،أخرجه إبراهيم مصطفى وآخرون، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع،تركيا، دط، دس، ج1. ص520، مادة (ص،ل،ح).

من خلال التعريف اللغوي ل(المصطلح)، يتضح لنا أنّ هذا اللفظ لم يرد ذكره في المعاجم العربية باعتبارها مصدر اللغة ومادتها،والأمر ذاته بالنسبة لكتب اللغويين ومؤلفاتهم،حيث لم يرد فيها أيضا لفظ المصطلح،وإنما اللفظ المتداول في الاستعمال عند هؤلاء اللغويين هو لفظ(الاصطلاح).

فقد جاء في تعريف الاصطلاح عند الشريف الجرجاني(ت471هـ) أنه: «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول» [1].

أمّا أبو البقاء(ت1094م) الكفوي فقد عرّفه في كلياته بأنّه:«اتّفاق القوم على وضع الشّيء وقيل:إخراج الشّيء عن المعنى اللّغوي إلى معنى آخر لبيان المراد» [2].

نلاحظ أنّ مدار الحديث هو الاتفاق بين الجماعة،ثم تحديد اللفظ بدلالة تستحضر عند ذكر هذا اللفظ وتخصيص هذا اللفظ بدلالة التي تتفق عليه الجماعة [3].

نستنتج من خلال ما سبق أنّ الاصطلاح في مفهومه العام هو الاتفاق على تسمية الشيء باسم ما، وتخصيص هذا الشيء بدلالة يكون متفق عليها من طرف الجماعة.

ومن وجهة نظر حديثة في التعريف الاصطلاحي(للمصطلح)،نجد أنه يقف على معنى واحد ودقيق لشيءمعين ، وكما يعد المصطلح مفتاح العلوم والمعارف كلها (...) ومن هذا يكون مفتاحا لتعليمية العلوم واللغات وإطارا موسوما في تحصيلها [4].

وفي هذا السياق يقول الدكتور المسدّي: «إن مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية(....)» [5]

إذن فالمصطلح في نظر عبد السلام المسدّي يرتبط بالعلوم، إذ تعد المصطلحات مفاتيح العلوم.

---

[1] الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، دط،2004، ص27.

[2] أبو البقاء الكفوي ، الكليات،تحق، عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، دمشق،دط، 1992،ص129.

[3] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، دط، 2003، ص14.

[4] عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،دط،2009،ص4.

[5]عبد السلام المسدي ،قاموس اللسانيات،دار الكتاب العربي ،تونس،دط، 1984،ص11

أما القاسمي فيعرف المصطلح بأنه:«العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية.» [1]

أي أنّ المصطلح على حد قوله هو علم يعنى بالمفاهيم العلمية وعلاقاتها بالألفاظ اللغوية.

كما أن المصطلح يتميز بالدّقة والضبط،«ذلك أن المعرفة الإنسانية فوق الأرض بدأت بعلم الأسماء(المصطلح)،وأن أول علوم الأرض كان علم المصطلح قال تعالى﴿ وَعَلَّمَ آَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ سورة البقرة،الآية31 وفي الآية إشارة إلى وجوب إقرار مبدأ الدقة وضبط الأسماء أي المصطلحات» .[2]

من خلال ما سبق نستنتج أن المصطلح يعد مفتاح العلوم، لما يتميز به من الدقة والضبط، كما أن الأسماء هي المصطلحات نفسها في نظر بعض المحدثين، ولقد ركز هؤلاء على لفظ (المصطلح) وحاولوا تحديد مفهوم له على خلاف اللغويين القدامى الذين ركزوا على لفظ(الِاصطلاح) أكثر من لفظ(المصطلح).

ب- تعريف النحو:

ب-1-التعريف اللغوي:

إنّ النحو مأخوذ من الجدر الثلاثي(ن،ح،ى)، وهذا ما ورد ذكره في المعاجم العربية .

فقد ورد في كتاب العين للخليل:«النحو: القصد نحو الشيء،نحوت أي: قصدت[قصده]، وجمع: النحي: أنحاء والنحي:الزّق.

و أنحيت عله ضربا أي:أقبلت وانتحيت له بسهم، وتنحيت له»[3].

إذن النحو في كتاب العين هو القصد.

---

[2] مهدي صالح سلطان الشمري،في المصطلح ولغة العلم،كلية الأداب جامعة بغداد،دط،2012،ص60،نقلا عن:علي القاسمي،علم المصطلح،لبنان،2008،ص269 .

[2] عمار ساسي،المصطلح في اللسان العربي،ص04

[3] الفراهيدي، كتاب العين،ص451،مادة(ن،ح،ى).

كما ورد أيضا في القاموس المحيط :«النحو:الطريق والجهة،ج:أنحاء ونُحُوٌ،والقصد يكون ظرفا واسما،ومنه نحو العربية وجمعه:نحوٌ،نحاه:ينحوه و ينحاه:قصده كاستنحاه، ورجل ناحٍ من نحاة:نحويٌ»[1].

إنّ تعريف النحو في القاموس المحيط هو الطريق والجهة وهذا ما أضافه لتعريف الخليل. غير أنّه قد حصر القصد في الاسم والظرف.

أما في معجم تاج العروس للزبيدي فيعرف النحو:«الطريق والجهة يقال:نحوت نحو فلان أي جهته،(ج) أنحاء ونُحُوٌ كعُتُلٌّ

النحو:القصد، يكون ظرفا ويكون اسما»[2].

لقد جمع الزبيدي في تعريفه للنحو بين تعريف الخليل والتعريف الذي ورد في القاموس المحيط أي أن النحو عنده هو:القصد والجهة ولا يكو القصد إلا ظرفا أو اسما.

نستنتج أن كلّ التعريفات السابقة تتفق على أنّ النحو هو القصد والجهة والطريق.

ب-1-التعريف الاصطلاحي:

لقد اختلف في تحديد تعريف اصطلاحي للنحو عند أغلب النحاة القدامى،نجد سيبويه(ت180هـ) قد ذكر مصطلح النحويين في كتابه الشهير(الكتاب) حيث قال:«هذا باب استكرهه النحويون وهو قبيح،فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب»[3].

وقال أيضا:«فإنه لا يجد بدّا من أن يقول:نعم،و إلا خالف جميع العرب والنحويين» [4].

و يقول أيضا:«إنما ذكرنا هذا لأن ناسا من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين» [5].

نستنتج من هذه الأقوال أن سيبويه لم يحدد تعريفا دقيقا للنحو وإنما اكتفى بذكر مصطلح النحويين،كما نلتمس من قوله أن النحويين هم واضعو مجرى أواخر الكلام.

---

(2) الفيروزبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط،دار الكتاب العلمية، لبنان،دط، 1971،ص1343،مادة(ن،ح،ى).

(3) الزبيدي،تاج العروس،ص19،مادة(ن،ح،ى

(4) سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبرا، الكتاب، تحق:عبد السلام هارون،الناشر مكتبة الخانجي،القاهرة، ط3، 1988،ج1،ص334.

(4) المصدر نفسه ، ج2، ص19.

(5) المصدر نفسه،ج2، ص21.

أمّا ابن السراج(ت316هـ) في كتابه (الأصول في النحو) فيعرف النحو بقوله:«النحو إنما أريد به أن ينح المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب،حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدؤون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم أنّ الفاعل رفعٌ،والمفعول به نصب...» [1].

من خلال قول ابن السرّاج نرى أنه قد وضع تعريفا واضحا للنحو ويقصد به القواعد المستخرجة من استقراء كلام العرب الفصيح،والنحو هو الذي يمكّن المتكلم من تقليد الفصيح من كلام العرب.

ويعرف ابن جني (ت392هـ) النحو في كتابه الخصائص«بأنه انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير،والتكسير،والإضافة،والنسب، والتركيب،وغير ذلك ليلحق من ليس بأهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم....»[5].

من خلال هذا القول،نجد أنّ ابن جنّي حددّ هو الآخر –تعريفا دقيقا للنّحو وجعله تقليدا لكلام العرب من حيث التصريف والإعراب،وأنّ النّحو يمكّن من إلحاق غير الفصيح من العرب بالفصيح منهم.

ومن جهة نظر المحدثين فيما يخص تعريف النحو نجد الدكتور إبراهيم خليل يربط النحو بالنّظرية النحوية الغربية المعاصرة وأرجعها إلى جهود(فرانز بواز) و(ادوارد سابير)هذا الأخير الذي درس النحو دراسة شكلية خلافا للنّظام الدّلالي،وبلوم فيلد الذي يرى أن النحو هو دراسة تهتم بالنسق التتابعي للجملة وضع الكلمة إلى جانب الأخرى في نظام خطي .[2]

إن المحدثين قد ربطوا النحو بالنظرية النحوية المعاصرة،التي نظرت إلى النحو نظرة تختلف عن نظرة المتقدمين وأن النحو هو دراسة تهتم بالنسق التتابعي للجملة وفق مبدأ خطي.

---

(1) ابن السرّاج،الأصول في النحو،تحق عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة،بيروت،ط1، 1985،ج1ص35.

(2)ابن جنّي أبو الفتح عثمان،الخصائص،تحق:محمد علي النّجار الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط1999،4،ج1،ص34.

(3)إبراهيم محمود خليل،لسانيات ونحو النص،دار المسيرة للنّشر والتوزيع، عمان الأردن،ط2007،1،ص83

وهناك أيضا من المحدثين من ربط النحو بالمنطق والفلسفة اليونانية، ومن هؤلاء نجد الدكتور تمّام حسّان يرى أن النحو العربي « أمشاج من الأفكار غير المتناسبة يأتي بعضها من المنطق وبعضها الآخر من الميثافيزيقا،وبعض ثالث من الأساطير»[1].

بالإضافة إلى الدكتور أنيس فريحة الذي يربط هو الآخر النحو العربي بالمنطق والفلسفة اليونانية حيث يقولّ:«لاشك أن أثر المنطق الإغريقي(مقولات أرسطو على وجه التخصيص) ظاهر في نحونا وصرفنا»[2]

ج- تعريف المصطلح النحوي:

يتكون المصطلح النحوي من كلمتين هما:مصطلح،و"نحو" وللفظ المصطلح معنيان:

المعنى الأول: معنى لغوي وهو ما ورد ذكره في المعاجم العربية المأخوذة من مادة"ص،ل،ح" ومنها: الصّلح وهو تصالح القوم بعد الخلاف أي اتفاقهم .

المعنى الثّاني: معنى اصطلاحي وهو اتفاق قوم على تسمية الشّيء باسم مّا.

والمصطلح هنا يرتبط بالنحو أي الاتفاق يكون بين جماعة من النحاة حوا مسألة من المسائل النحوية،وهذا الاتفاق بين النحاة ينتج عنه مصطلح نحوي، وكلمة الاصطلاح: تعني الاتفاق، وهذا الاتفاق بين النحاة يكون حول استعمال ألفاظ معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية،وهو مايعبر به عن المصطلح النحوي [3]

إذن المصطلح النحوي هو ذلك اللفظ المستعمل في التعبير عن مسألة نحوية أو قواعد وأحكام ترتبط بالنحو الناتج عن اتفاق جماعة النحاة.

2- نشأة وبناء المصطلح النحوي:

---

(1) فاطمة الهاشمي دكرشي،نشأة الدرس اللساني الحديث،دراسة في النشاط اللساني العربي،إيتراك للنّشر،القاهرة،ط1،2004،ص37،نقلا عن:تمام حسان،مناهج البحث في اللغة،مكتبة الأنجلومهرية،1955،ص05.

(2)المرجع نفسه،ص64 ،نقلاعن:أنيس فريحة،في اللغةالعربية وبعض مشكلاتها،دار النهار،بيروت،1980،ص93.

(3)عوض حمد القوزي،المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري،كلية الأداب جامعة الرياض ،السعودية ،ط1،1981،ص39.

أ-نشأة المصطلح النحوي:

إن البحث في المصطلح النحوي للسعي في تأريخ ظهوره، وتبلور مفهومه العلمي بين المفاهيم ليصطدم بنفس المصاعب التي تواجه البحث في نشأة النحو نفسه، ويضاف إلى ذلك تكوّن مادته وتطورها قبل كتاب سيبويه، هذا الأخير الذي بلغتنا مادته وهي على قدر كبير من النضج والاكتمال والشمول، وهو ما يحمل على التأكيد أنها نتيجة أجيال متعاقبة بعد الخليل وتلميذه أخرها.

ثم إنّ انعدام الوثائق المدونة للنحو في القرنين الأول والثاني الهجري يمثل حجر عطرة في طريق تتبع المصطلحات والوقوف على مراحل سيرها، بدءا من المعنى العام للكلمة مرورا بالمعنى المجازي وصولا إلى تكريس المصطلح، وعلى اعتبار أنّ مفاتيح كل علم مصطلحاته، فإنّ الجهل بظروف نشأتها وبملابسات تطورها يحول دون تتبع أطوار العلم، والإلمام بكيفية استنباط مفاهيمه ومراحل ائتلاف عناصره [1] .

ثم إنّ ما وصلنا من تراث النّحاة الأوائل قبل مدرسة الخليل من أمثال أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر...، ولم يكن إلاّ شذرات هنا وهناك،من الأبواب والاصطلاحات النحوية التي مهدوا لظهورا جلها،من مرويات سيبويه.

إذ أشار إلى الكثير منها بأنّ نسب بعض الأقوال والاصطلاحات إلى المتقدمين إما إقرارا وإما ردا، فتكثر عنده عبارات من مثل:(وكان أبو عمرو يقول...)، و(...مثل ذلك أيضا قول الخليل رحمه الله وهو قول أبي عمرو...)، وأشباه هذه الروايات في الكتاب كثيرة [2].

من خلال ما سبق يمكن القول ،بأنّ البحث في نشأة المصطلح النحوي يصطدم بمصاعب،شأنه شأن البحث في نشأة النّحو في حد ذاته وذلك لغياب الوثائق المدونة للنحو في بداياته الأولى،وما هو موجود من تراث النحاة الأوائل من النّحو،وما هو إلا تمهيدا لأبواب واصطلاحات جعل تلامذة هؤلاء النحاة الأوائل يكتشفونها فيما بعد، وقد ذكرت هذه التمهيدات في شكل عبارات وأقوال تجلت في كتاب سيبويه كأول مدونة للنحو العربي.

وعلى اعتبار أنّ أول ما وصل إلينا من مدونة النحو العربي كتاب سيبويه وما يقدمه من صورة للتطور الذي بلغه وضع المصطلحات النحوية طيلة قرن ونصف من الزمن،وما مرّ به الجهاز الاصطلاحي من تردد وتعدد في تسمية المفهوم الواحد،

---

(1) عبد القادر مهيري،نظرات في التراث اللغوي العربي،دار الغرب الإسلامي،بيروت، لبنان،ط1، 1993،ص166.

(2) ينظر،نسيم بوغرزة، المصطلحات النحوية في برنامجي قواعد اللغة العربية، للسنة الأولى متوسط والسنة السابعة أساسي،دراسة وصفية تحليلية مقارنة،رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر،2012-2013،ص29.

والالتجاء إلى وصف المفهوم قبل التوصل إلى بلورته في مصطلح وجيز مكتف بنفسه، مؤد إلى المقصود منه،دون أن يكون في حاجة إلى توضيح أو شرح [1].

كانت البواكير الأولى لمصطلحات الكتاب شرحا لمقصدها ووصفا لمفهومها،فلم يقف عند الكلمة ليعرف إعرابها وبنائها فحسب، بل يتناول بنائها واشتقاقها وحركتها مفردة ومركبة،دونما إغفال لدلالتها المعنوية في جميع أحوالها في ضوء القياس على لغة العرب الموثوق بهم، فيستعمل تسميات (أو اِصطلاحات) تتراوح بين المصطلح والحد،لهذا طالت لتبلغ الجملة أو أكثر [2].

وفي صدد هذا لابدّ الاستدلال من الكتاب، فمثلا قول سيبويه:«باب الفعل الذي يتعدد اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد» [3].

وقوله أيضا:«باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه» [4] .

وهذه الأمثلة التي ذكرناها تفسر قلة التعريفات في الكتاب،فيما يخص المصطلحات التي يستعملها صاحبه (أي سيبويه) [5] .

من خلال ما سبق نستنتج أنّ البدايات الأولى للمصطلح النّحوي كانت مع كتاب سيبويه،حيث كان يستعمل مصطلحات لشرح مقصد ووصف مفهوم المصطلح الذي يتناوله،لكن تعريفه لتلك المصطلحات كان قليلا، بالإضافة إلى هذا فإنّ ضياع التراث النحوي العربي عند أبي الأسود إلى زمن الخليل وتلميذه سيبويه جعل تتبع المصطلحات ونسبتها إلى واضعها الأول ضربا من المستحيل، فلا يستبعد أن يروي سيبويه مصطلحا عن الخليل يكون الخليل نفسه قد أخده عن أساتذته، لكن ولعدم وجود الدليل على ذلك، ولما امتاز به الخليل من الذكاء الخارق والقدرة على الاختراع والاستنباط والتعليل، فليس أمام الباحث بدٌ من نسبة المصطلحات المروية عن الخليل إليه حتى يقوم الدليل على غير ذلك [6].

إذن ومن خلال كل ما سبق يمكن القول أنه لم يتمكن أغلب الدارسين من تحديد الوضع الأول للمصطلح النحوي،وذلك لغموض أولية التأليف وتاريخه على وجه الدقة،ولكن هذا في عصر الخليل وسيبويه.

---

(1) عبد القادر مهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي،ص166.

(2) نسيم بوغرزة،المصطلحات النحوية،ص30.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1،ص45.

(4) المصدر نفسه،ص72.

(5) عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنّشر، الجزائر،دط،2007،ص29.

(6) عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ،ص88.

أما إذا تجاوزنا عصر الخليل وسيبويه قليلا لنقف على ما وصلت إلى الدراسة النحوية من تطور،لوجدنا أن علماءها أضافوا جديدا ظهر في مؤلفاتهم،وأخذت مصطلحاتهم سمة الاستقرار،واختلفت بعض المصطلحات التي بدت في الفترة المبكرة للتأليف،وانقرضت بعض مصطلحات الكوفة،أي في زمان الزمخشري وبن كيسان...ممن سمي بالمدرسة البغدادية، وهنا اصطبغ النحو العربي بصبغة جديدة تسربت إليه نهاية القرن الثالث للهجرة [1] .

وفي هذا الصدد نجد الدكتور عبده الرّاجحي يقول في شرحه لكتاب المفصل للزمخشري:«هاأنت ترى مرة أخرى حديثا عن الأصلية والفرعية،فالمذكر هو الأصل والمؤنث هو الفرع،وعلى هذا النظر سوف تترتب مسائل أخرى، واللغويون الوصفيون في العصر الحديث يرون في مسألة الأصلية والفرعية بحثا ميتا فيزيقيا» [2] .

من خلال ما سبق فإنّ النحو العربي في عصر البغداديين قد ارتبط بالمنطق وبذلك اختلفت بعض المصطلحات بعدها، مع بقاء أغلب المصطلحات على أصلها الأول، «ومنه يمكن القول بأنّ المصطلح النحوي قد مر بمراحل كثيرة لكي يتبلور في المصطلح الواقي والشامل الذي نستعمله في عصرنا هذا وهو الذي ورثناه من أقدم العصور العربية،ولم يضف إليه في عصرنا شيئا جديدا، ويمكن أن ندعوه–تعليبا– بمصطلح النحويين البصريين،وقد مر هذا المصطلح بعصور متلاحقة فكانت فيه مواد قديمة(....) استمرت على ما نعرفه اليوم في كتب النحات المتأخرين» [3].

ب– بناء المصطلح النحوي:

إنّ المصطلح النحوي هو ذلك المصطلح القديم الذي ينسبه أغلب الدارسين إلى النحاة البصريين، لالتزامهم به من أقدم العصور وإذا كان المصطلح النحوي ذا دلالة خاص متعارف عليها بين النحاة فلا بد من وجود مناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، كالعموم والخصوص والاشتراك والتشابه في الوصف، والغرض من ذلك بيان مفهوم الشيء المنقول وتحديده [4] .

---

[1] نسيم بوغرزة . المصطلحات النحوية. ص31.

[2] عبده الراجحي،دروس في المذاهب النحوية دار المعرفة الجامعية، دط،2008، ص162-163.

[3] إبراهيم عبود السامرائي ، المدارس النحوية دارا لمسيرة للنشر والتوزيع،ط1، 2007 ،ص67.

[4] محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحق، علي دحروح مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996،ج1، 212.

وهو ما جعل أهل الاختصاص يشتقون من المادة الغوية ما يخدم حاجاتهم **فقالوا**: الجر، والجار، والمجرور، كما **قالوا: الإعراب، والمعرب، والإعراب الظاهر، والإعراب المحلي، وقالوا: البدل، والمبدل منه والإبدال، وبدل الاشتمال، من خلال ما** سبق فإنّ المصطلح النحوي هو الذي يحمل دلالة **خاص متعارف عليها من قبل النحاة،** ووجود المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، لهذا المصطلح، ولعل ما **يوضّح** هذه المناسبة هو الاشتقاق من مادة لغوية ما،بحيث توجد مصطلحات مشتقة من مصطلح أول، وتجدر **الإشارة** إلى أن الكلمة واللفظة بعد نقلها إلى المعنى الاصطلاحي تعد كالعلم أومن قبيل ما **يسمّى** بعلم الجنس، إذ أنّ هذه المصطلحات غالبا ما **وضعت للدلالة على حقائق ذهنية، وهذا شأن علم الجنس، الذي هو اسم موضوع يدل على شيء واحد من** الذهن، ولكنه في حقيقة **الأمر، يدل على أفراد** كثيرة فيخالج الذهن، فهو في حكم النكرة من الناحية المعنوية **لدلالته** على شيء غير معين، ولكنه يأخذ **حكم العلم الشخصي لفظا، فاصطلاح(الفاعل) مثلا. لا** يراد به في مجال النحو محمد أو علي، أو اسم معين كما أنّه لم يوضع اصطلاحا ليدل على أفراد شائعة، بل وضع لنوع من الكلمات تشغل موضعا معينا في بناء الجملة، وهو الموقع الاعتباري الذي تدخل فيه مجموعة من العناصر تختص به في الأصل، والذي يتوصل إليه بالعمل على غيرها أو المقارنة بين التراكيب **وبدل البعض من كل، وبدل المطابقة(....)** [1] .

من خلال ما سبق فإنّ المصطلح النحوي هو الذي يحمل دلالة **خاصة متعارف عليها من قبل النحاة، ووجود المناسبة بين المعنى** اللغوي والمعنى الاصطلاحي **لهذا المصطلح،** ولعلّ م يوضح هذه المناسبة هو الاشتقاق من مادة لغوية مّا بحيث **توجد مصطلحات مشتقة من مصطلح أول.**

وتجدر الإشارة إلى أنّ الكلمة أو اللفظة بعد نقلها إلى المعنى الاصطلاحي تعدّ كالعلم أو من قبيل كل يسمّى بعلم الجنس؛ إذ أنّ هذه المصطلحات غالبا ما وضعت للدّلالة غلى حقائق ذهنية، وخذا شأن علم الجنس الذي هو اسم موضوع ليدلّ على شيء واحد في الذهن، ولكنّه في حقيقة الأمر يدلّ على أفراد كثيرة خارج الذّهن فهو في حكم النكرة من الناحية المعنوية لدلالته على شيء غير معيّن، ولكنّه يأخذ حكم العلم الشخصي **لفظا، فاصطلاح (الفاعل)** مثلا لا يراد به في مجال النحو محمد أو علي أو اسم معين كما أنّه يوضع اصطلاحا ليدلّ غلى ألفاظ شائعة، بل وضع لنوع من الكلمات تشغل موضعا معينا في بناء **الجملة، وهو الموقع الاعتباري**

[1] نسيم بوغرزة، المصطلحات النحوية ص32.

الذي يحمل فيه في مجموعة من العناصر تختصّ به في الأصل، والذي يتوصل إليه بالحمل على غيرها أو المقارنة بين التراكيب [1].

ومن خلاله تتحدد حالتها الإعرابية إلا أنّ النحاة ومن خلال الرضي في قوله:«بنا الأمر أولا على أنّ المجرور بحرف جر ظاهر: مضاف إليه وقد سماه سيبويه أيضا مضاف إليه، لكنه خلاف المنشور الآن، من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ"المضاف إليه" أريد ما أنجز بإضافة اسم إليه. بحذف التنوين الأول للإضافة»[2].

أي أنّ اصطلاح المضاف إليه في أول الأمر أطلق على المجرور بحرف جر، وهذا ما سمع عن العرب في كلامهم، أمّا بعد ذلك فقد اصطلح على ما أنجز بإضافة اسم إليه مصطلح (المضاف إليه) فجرى هذا الأخير مجرى الأول.

فوضع المصطلح في أول الأمر مر بمرحلة مترددة تعددت فيها تسمية المفهوم الواحد،كما التجأ النحاة إلى وصف المفهوم أو تحديده تحديدا جزئيا باعتبار العناصر الدّاخلة فيه قبل بلورته في مصطلح وجيز،فكانت كما قلنا سابقا- البواكير الأولى لمصطلحات النّحو خاصة مع كتاب سيبويه شرحا لمقصدها ووصفا لمفهومها،فلم تقف عند المفهوم الجزئي لبعض مسائل النحو مثلما كان الحال عليه عند السابقين(...).

---

[1] نسيم بوغرزة،المصطلحات النحوية ،ص3

[2] رضي الدين الأستراباذي،شرح كافية ابن الحاجب، تقديم إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1419ه،ج2،ص233

ثانيا:المصطلح النحوي بين المدارس النحوية والرؤى الحديثة:

1- المدارس النحوية ومظاهر الخلاف:

أ- المدارس النحوية:

إنّ النحو العربي كما هو معروف،قد نشأ لحفظ القرآن الكريم من اللحن،وكان علماء البصرة سبّاقين إلى وضع أسسه وقواعده،بل وقد نضج هذا النّحو مع علماء بصريين جاءوا بعد الخليل ومنهم "سيبويه" وقد تزامن مع هذه الفترة ظهور علماء كوفيين أضافوا بعض المسائل النّحوية،وهنا ظهر الخلاف بين هؤلاء العلماء(البصريين والكوفيين) فكان هذا الخلاف سببا في نشوء ما عرف بعد ذلك "بالمدارس النحوية".

أ-1-البصرة:

إن الحديث عن مدرسة البصرة هو الحديث عن النّحو العربي مند نشأته حتى عصرنا الحاضر،فالذي لاشك فيه أنّ النّحو-بصورته المعروفة-نشأ بصريّا وتطور بصريّا،ويكاد الدارسون يجمعون على أنّ النّحو العربي نشأ لحفظ القرآن الكريم من" اللحن" وهم يقدمون في ذلك روايات كثيرة عن أبي الأسود الدؤلي وصنيعه في النّحو من أنّه نفسه وضع النّحو،أو أنّه أخده عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين وضع له أبوابا وقال له:أنح هذا النّحو...إلى آخر تلك الروايات [1] .

ممّا لاشك فيه أنّ النحو العربي نشأ بصريّا وهدا أمر لا ريب فيه، بدليل أنّ أبا الأسود الدؤلي وهو من علماء البصرة قد وضع له أبوابا على حد قول الدكتور عبده الرّاجحي وذلك من خلال ما سبق ذكره.

ومن الواضح أنّ الحركات النّحوية الاصطلاحية أخذت عن أبي الأسود ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أنّ أبي الأسود الدؤلي كان من أئمة القرّاء،وأنّ ابن أبي إسحاق الحضرمي،وعيسى بن عمر كانا من القرّاء، وأنّ أبي عمر بن العلاء هو إمام البصرة في القراءة وأحد القرّاء السبعة كذلك [2].

سبقت البصرة إلى وضع النحو مند القرن الأول للهجرة، واستمرت جهود المدرسة على أيدي أعلامها الأوائل:

---

[1] د عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية،ص09.

[2] المرجع نفسه،ص 10.

أبو اسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، حتى كان الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه اللذان يعتبران بحق الواضعين للنحو العربي بصورته المعروفة [1].

ولعلّ أبرز محطة وقفت عليها مدرسة البصرة ما توصلت إليه من وضع أهم جهد نحوي وأهم ثمرة نحويّة، كانت جامعة للنحو البصري كله وهو كتاب (الكتاب): لسيبويه،وقد مثّل مدرسة البصرة كلها وكان رائدا على أهم أركانها وقواعدها،وكان إماما للنحاة في كل العصور حتى أطلق عليه(قرآن النّحو)لما يحويه من شمولية لكل القواعد والمسائل النحوية،بالإضافة إلى كتاب آخر في النّحو وهو كتاب(المقتضب)للمبرد،وقد كانا هذان الكتابان اللذان يلخصان لنا المذهب البصري كله.

أ-2-الكوفة:

لا يمكن الحديث عن البصرة إلا وتذكر معها الكوفة، فللكوفيين أيضا نصيب من النحو فقد سعا علماؤها إلى تأسيس النحو وتطويره، إلا أنهم كانوا متأخرين في ذلك لأن البصرة كانت سباقة إلى ذلك، فعلماء الكوفة انشغلوا بالرواية بينما كانت البصرة تؤسس وتقعد للنحو وهذا ما يؤكده الشيخ محمد الطنطاوى في قوله:«لقد عرفت أنّ الكوفيين تأخروا عن البصريين في هذا العلم حقبة طويلة، وذلك لانصرافهم أولا عن التلقّي عنهم.....بأنفسهم عن الأخذ منهم، ولما لبثوا أن شغلهم الشّعر ورواياته والأدب وطرائفه،فاستأثروا بهذا وتنقلوا به على البصريين مدّة طويلة لم يشاركوا فيها البصريين النظر إلى علم النحو» .[2]

وبالرغم من تأخر الكوفيين في الميدان النحوي، إلا أن لهم شأن في النحو ولكن معظم مسائلهم النحوية كانت مستوحاة من النحو البصري، وكانت لهم مصطلحاتهم النحوية الخاصة بهم، ساد بعضها النحو العربي كالنعت وعطف النسق،وظلّ بعضها الآخر منسوبا إليهم، كمصطلح الخلاف، وما زاد الكوفة من شأن في النحو هو

---

[1] المرجع السّابق ،ص11.

[2] محمد الطنطاوي،نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف،القاهرة،ط1،دس،ص134.

مجهود علمائها وذلك من خلال تأليف كتاب"المعاني" للفرّاء وهو الثمرة الشاملة للنحو الكوفي وبذلك كان الفرّاء في الكوفة نظيرا لسيبويه في البصرة [1] .

أ-3- بغداد:

نشأ النحو بين أحضان البصرة والكوفة وقد اختلفتا في العديد من المسائل النحوية وكان نتاج هذا الخلاف ظهور مدارس نحوية أخرى أتت بعدها كالمدرسة البغدادية التي تميزت بمنهجها الخاص، ولم يكن هذا المنهج جديدا من حيث الأسس أو طرائق الاستنتاج،ولكنه منهج ينبني على الأخذ من المدرستين (الكوفية والبصرية) إلا أنّ أعلام ورواد هذه المدرسة أقبلوا على النحو الكوفي أكثر من إقبالهم على النحو البصري، ومن أشهرهم ابن كيسان ،(ت299ه)وابن شقير(ت310ه) وابن الخيّاط(320ه)وفي المقابل هناك علماء أخذوا من النّحو البصري أكثر من النحو الكوفي ومنهم الزجاجي(ت337ه) وأبوا علي الفارسي(377ه) [2] .

إنّ الاختلاف الذي كان سائدا بين البصريين والكوفيين ظلّ أثره قائما إلى نحاة المدرسة البغدادية فمنهم من كان في نحوه بصريا، ومنهم من كان في نحوه الآخر كوفيّا.

4-الأندلس:

استقر النحو في المشرق العربي داخل البصرة والكوفة وبغداد، لأنه كان وسيلة أساسية من وسائل فهم النص القرآني الكريم، ومع دخول الإسلام بلاد الأندلس أقبل أهلها على تعلم العربية وتعليمها،وخاصة النحو العربي، وقد أخذ علماء الأندلس من المذاهب المتقدّمة(البصرة،الكوفة،بغداد) وبذلك شكلوا مدرسة أطلق عليها المدرسة الأندلسية ومن أبرز النحاة فيها:الزبيدي، صاحب كتاب (طبقات النحويين والكوفيين)، وابن مضاء القرطبي صاحب كتاب (الرد على النحاة)[3].

كان النحو في الأندلس في بادئ الأمر لغاية التعلم ثم تطور إلى الشرح فالتعليق ثم التأليف، وقد سبح النحو الأندلسي في فضاء المشرق العربي فكان بذلك نحوا شرقيا خالصا.

---

(1) ينظر،عبده الراجحي،دروس في المذاهب النحوية،ص ص91، 92.

(2) ينظر،المرجع السابق، ص94.

(3) ينظر،المرجع نفسه ص210-216.

ب– مظاهر الخلاف بين البصريين والكوفيين:

تضاربت الرؤى بين البصرة والكوفة وأدّى ذلك إلى نشوء عدة مسائل نحوية مختلفة وكان أغلبها على مستوى المصطلحات النحوية فيما يتعلق بالمفاهيم والحدود، وتجويز بعضها مع الكوفة في مقابل منعه من الجواز مع البصرة والعكس في ذلك، وهذه بعض الأمثلة توضح هذا السياق:

1- إشترط البصرّيون لعمل الوصف الاعتماد على نفي أو استفهام لفظا وتقديرا أما الكوفيون فلم يشترطوا هذا [1]

2- أوجب البصريون تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم، وتأنيثه مع جمع المؤنث السالم، وجوز الكوفيون التّذكيروالتّأنيث[2] .

3- منع البصريون نيابة الظرف والجار والمجرور مع وجود المفعول به، ولما جاء في القرءان الكريم وفي الشعر ذلك أولوه، قال تعالى﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾سورة الجاثية، الآية:14،إذن قال البصريون: إنّ النائب في الآية ضمير الجزاء، أما الكوفيون فلم يؤوّلوا ذلك لقبولهم إياه [3] .

4- اشترط البصريون في التمييز وجوب التذكير، ولما جاء قول رشيد بن شهاب اليشكري:

رأيتك لمّا عرفت وجوهنا صدت صدت وطبت النّفس ياقيس عن عمرو

قالوا:إنّه ضرورة أما الكوفيون فقد قبلوه لتجويزهم مجيء التمييز معرفة [4].

---

[1] د إبراهيم عبّود السامرائي، المدارس النحوية، ص38.

[2] المرجع نفسه ، ص39.

[3] المرجع نفسه،ص39.

[4] المرجع نفسه،ص39.

5- جوّز الكوفيون مجيء العدد من خمسة إلى تسعة على(فعال ومفعل) ممنوعا من الصّرف للوصفية والعدل مع أنّه لم يرد عن العرب ذلك إلاّ من واحد إلى أربعة،ولكنّهم قاسوا الباقي،وتبعهم على هذا المبرد خاتم البصريين،أمّا جل البصريين فقد منعوا ذلك لعدم السماع [1] .

6- لم يقف الخلاف عند القواعد بل شمل المدلولات العلمية والعوامل والتّوجيهات،فما يسمّيه البصريّ نعتا يسميه الكوفي صفة،وما يسميه البصري بدلا يسمّيه الكوفي ترجمة،وما يسميه البصري ظرفا يسمّيه الكوفي صفة أو محلاّ،وما يسمّيه البصريّ حرف جر يسميه الكوفي حرف إضافة، والجر عند البصريّ خفض عند الكوفيّ، والمصروف وغير المصروف عند البصريّ مجرى وغير مجرى عند الكوفيّ، واو المعيّة عند البصريّ واو الصّرف عند الكوفيّ، وضمير الشّأن عند البصريّ ضمير مجهول عند الكوفيّ، ونحو ظمآن ونشوان وعثمان ممنوع من الصّرف لزيادة الألف والنّون عند الكوفيّ، وللشّبه بألف التّأنيث الممدودة في مثل حمراء وخضراء عند البصريّ [2] .

من خلال ما سبق، نلاحظ أنّ كلاّ من المدرستين لها قواعد ومسميّات ومصطلحات نحويّة وليس الأخذ بإحدى المذاهب هو الفصل في هذه الخلافات، وكل مدرسة نحويّة مكمّلة للأخرى، فمدرسة الكوفة مثلا أخذت عن البصرة بل كانت هذه الأخيرة الانطلاقة الأولى لها ونتاج هذا الخلاف شكّل لنا نحوا شاملا دقيقا ومضبوطا بأحكاموقواعد،تسهّل على مستعملي اللّغة العربيّة التّحكم في قواعدها وذلك من منظوم نحويّ دقيقٍ ومتكامل.

وما ميّز بين المدرستين(البصرة والكوفة) وكان حيّزا فاصلا بينهما هو ذلك الخلاف البارز في المصطلحات لا غير، حيث أنّ كلاّ منهما تمسّكت في مصطلحاتها فكانت بذلك رائدا لها في كلّ العصور والأزمنة حتى عصرنا الحاضر، وبقيّ ذلك الخلاف في المصطلحات أساساً قام عليه النّحو العربي وهذا ما نتناوله نحن اليوم ونسير وفقه.

2- الخلاف في المصطلح النّحوي وحدّه بين البصريين والكوفيين:

إنّ الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة تجلى بصفة خاصّة في اختلافهم في (المصطلح النّحوي)؛ أي المسمّيات ويبرز ذلك أكثر في لِاختلاف مفاهيم هذه المسمّيات؛أي في حدّ وتعريف تلك المصطلحات النّحويّة وهو ما عرف عند النحات بالخلاف في حدّ(المصطلح النّحوي).

أ-الخلاف في المصطلح النّحوي:

---

[1] المرجع نفسه،ص 41.

[2] المرجع السّابق، ص42.

لقد شهد المصطلح النّحوي منذ أبي الأسود الدؤلي والقرون التي تلت زمانه توسعا وانتشارا واختلافا بين الأفراد المشتغلين عليه وفي أماكنهم وفي أزمنتهم، غير أنّ صورة الخلاف في المصطلحات النحويّة ظهرت بجلاء أكبر بعد ظهور مدرسة نحويّة جديدة بعد الخليل تعرف بمدرسة الكوفة، تنافس مدرسة البصرة، لها منهجها الخاص في اللغة والنّحو، وهو ما يفرض تباين الرؤية ومن ثمّ اختلاف المصطلحات، وبذلك ترسخت الخصومة في النّحو بين الفريقين فكانت نتيجة هدا الخلاف ذات جوانب ثلاثة: [1] .

الأول: ظهور مصطلح كوفي له دلالته الخاصّة وتفسيره في مقابل المصطلح البصري.

الثاني: رفض البصريين لبعض ما جاء به الكوفيون من مصطلحات.

الثالث: رفض الكوفيين لبعض ما جاء المصطلحات البصريّة وإقامة مصطلحات جديدة مكانها.

وهذا الأخير هو ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف قائلا :أنّ الكوفيين تتلمذت أئمتهم الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم جميعا على كتاب سيبويه ينهلون منه ويعلون، حاولوا جاهدين أن يميّزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين(...) [2].

ومن هنا نلاحظ أنّ الكوفيين لم يأتوا بمصطلحات جديدة، بل إنّهم انطلقوا من المصطلحات النحويّة التي وضعها البصريون.

ولتبيان مظاهر الاختلاف في مصطلحات النّحو العربي بين المدرستين (البصرة والكوفة) ، نكتفي بذكر بعض الاختلافات بين كلّ منهما على سبيل الاستدلال وليس على سبيل الإحاطة بكل مظاهر الاختلاف، ومن بين هذه المصطلحات نجد ما يلي:

---

[1] عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره، ص162.

[2] شوقي ضيف، المدارس النّحوية، دار المعارف ،مصر،ط7، 1992، ص165.

-(الصّفة):

وهذا المصطلح نجده عند البصريين وهو ما يذكره سيبويه في كتابه فيقول:«...**اصنع ما ساء** أباك وكره أخوك الفاسقين الخبيثين. **وإن شاء ابتدأ. ولا** سبيل إلى الصفة في هذا ...» [1].

أمّا الكوفيون فقد استعملوا مصطلح(النّعت) وذلك من خلال قول الفرّاء (207ه) في معانيه في قوله تعالى:﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾**سورة الفاتحة، الآية:07.** :« بخفض (غير) لأنّها نعت **للذين، لا للهاء والميم من(عليهم)**، وإنّما جاز أن تكون(غيرُ) نعتا لمعرفة؛ لأنّها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام »[2].

ولكن في هذه المسألة خلاف؛ فمثلا الدكتور شوقي ضيف يزعم أنّ الفرّاء هو"**أول من اصطلح على تسمية النّعت** باسمه وأنّ سيبويه كان يسمّي النّعت صفة ولم يذكر النّعت بهذه التسمية [3].

لكن ما ورد في الكتاب يثبت عكس هذا **فسيبويه قد استعمل مصطلح (النعت) ولكن استعماله لمصطلح (الصفة) أكثر** وممّا ورد في مصطلح **(النّعت) قول سيبويه:**«هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار عليه **كما أشرك بينهما النّعت فجرى على المنعوت»** [4] . واستخدم مصطلح الصفة والمنعوت في قوله:«**ومنه أيضا** مررت برجل صالح بل طالح،وما مررت برجل كريم، بل لئيم، أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما في الإجراء على المنعوت» [5] .

من خلال ما سبق نستنتج أنّ البصريين استخدموا مصطلح النّعت والصفة، وهذا ما ورد ذكره في الكتاب، **على خلاف الكوفيين حيث اكتفوا بمصطلح (النّعت)** هذا الأخير الذي كانت البصرة سبّاقة إليه.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2،ص59.

(2) أبو زكرياء يحي بن زياد الفرّاء، معاني القرآن، عالم الكتب،بيروت،ط3، 1983،ج1، ص78.

(3) شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص202.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص437.

(5) المصدر نفسه، ج1، ص434.

-(التّشديد):

أطلقه الكوفيون على ما سمّاه البصريون-**سيبويه بالخصوص- توكيدا أو تكريرا، فعند قولك:**(اِعجل،**أعجل**) يكون تشديدا للمعنى عند الكوفيين في حين يعتبر توكيدا لفظيّا عند البصريين [1] .

-(المؤقت وغير المؤقت):

مصطلح أطلقه الكوفيون ليدلّ الأول على(اسم العلم والضّمير) ويدل الثاني على(**النّكرة**) **عند البصريين** [2] .

بالإضافة إلى هذه المصطلحات التي توضح لنا **الاختلاف القائم بين البصرة والكوفة، نجد مصطلحات** أخرى فيما يخص باب المنصوبات **نذكر منها ما يلي:**

-(المفعول المطلق):

هو مصطلح بصري وقد سمّاه سيبويه (الحدث والحدثان) يقول في كتابه:«**واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدى** الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه؛ لأنّه إنّما يذكر ليدلّ على الحدث...» [3] .

وأمّا الكوفيون فقد أطلقوا عليه مصطلح (المصدر) يقول الفرّاء في معانيه في قوله تعالى:﴿ سِنِينَ عَدَدًا ﴾**سورة الكهف،الآية:11.**«كان في العدد وجهان:أحدهما:**أن تنصبه على المصدر فتقول:لك عندي عشرة عددا، أخرجت العدد من** العشرة؛ **لأنّ في العشرة** معنى **عدّت...**» [4]

إذن فالبصريّون يرون أنّ المفعول المطلق ما دلّ على حدث **معيّن، أمّا الكوفيون** فيرون **أنّ المفعول المطلق هو ما كان مصدرا لفعل ّما.**

---

[1] عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره، ص166-185.

[2] المرجع نفسه، ص185.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.

[4] الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص135.

-(الظّرف):

سمّاه سيبويه (الظّرف) حيث يقول:«أمّا الحروف التي تكون ظرفاً فنحو خلف وأمام وقدّام... »[1] .

وسمّاه الفرّاء (المحل) فيقول في قوله تعالى:﴿ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾سورة الأنعام،الآية:52.«وليس في قوله:(فتطردهم)إلا النّصب لأنّ الفاء فيها مردودة على محل وهو قوله ما عليك من (حسابهم) و(عليك) لا تشاكل الفعل فإذا كان ما قبل الفاء اسماً لا فعل فيه أو محلاّ مثل قوله"عندك وعليك وخلفك» [2] .

إذن فكلا من سيبويه والفرّاء قد اختلفا في تسمية مسمى واحد، فمثلا خلف عند سيبويه (ظرف)، أما عند الفرّاء فهي (محل)، فالمسمى واحد والتسمية تختلف.

-(العطف):

استعمله سيبويه حيث يقول:«هذا باب ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ويكون معطوفا على المفعول...» [3] .

ويقول أيضا:«وإذا عطفت قلت:إياك زيداً والأسد...» [4] .

أمّا الفرّاء فيستعمل مصطلح (النّسق) فيقول عنه في قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ سورة آل عمران، الآية:142.«إنّه يجوز فيه الإتباع، لأنّه نسق في اللّفظ)» [5] .

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص420.

[2] الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص28.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص277.

[4] المصدر نفسه،ج1 ص278.

[5] الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص235.

إذن فالعطف عند سيبويه أن يتبع المعطوف المعطوف عليه بحرف الواو، وهو حرف عطف فمثلا: زيداً والأسدَ فالأسدَ تتبع زيداً، والأمر نفسه عند الفرّاء، ولكن يبقى الاختلاف في التسمية.

-(لا النّافية للجنس):

اصطلح الكوفيون على تسمية (لا النّافية) ب (لا التبرئة) في مقابل (لا)النافية للجنس عند البصريين [1] .

- (التوكيد):

وهو مصطلح بصري استعمله كلّ من سيبويه، الأخفش والمبرد، أمّا الكوفيون فيسمونه (التّشديد) [2] .

إنّ هذا الاختلاف في(المصطلح النحوي) لم يكن بصفة مطلقة، بل هناك بعض الاستثناءات فمثلا مصطلح (التّمييز) سماه الخليل (التّبيين والتّفسير) وأيضا الكوفيون كالفرّاء وثعلب يسمونه (التّفسير)، غير أنّ النّحويين الذين جاءوا بعدهم (كالزجاج وبن السّرّاج، وبن جنّي وغيرهم)، اقتصروا على مصطلح (التّمييز) ثم شاع هذا المصطلح عند المتأخرين [3] .

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ أغلب المصطلحات النّحوية اختلف فيها البصريون والكوفيون، وهناك بعض منها لم يختلف فيها وهي قليلة جدّا كمصطلح (التّمييز).

ب- الخلاف في حدّ المصطلح النّحوي:

لم يقتصر الخلاف بين المذاهب النّحوية على المصطلحات فحسب بل تجاوز ذلك إلى الاختلاف في حدّها وتعريفها، ولم يكن الاختلاف بين المدرستين فحسب، بل كان يشمل المدرسة الواحدة وقد استمر هذا الخلاف حتى عند النحّاة المتأخرين.

---

(1) منصور صالح محمد علي الوليدي، الخلاف النّحوي في النصوبات، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2006، ص65.

(2) المرجع نفسه، ص75.

(3) المرجع نفسه، ص 63.

1-تعريف الحد لغة واصطلاحا:

أ- التّعريف الغوي:

يعرّف ابن منظور الحدّ بقوله:«الحدّ الفصل بين الشيئين، لئلا يختلطا أحدهما بالأخر،أو لئلا يتعدّى إحداهما على الأخر، وجمعه حدود، وفصل ما بين كلّ شيئين: حدّ بينهما» [1] .

الحدّ في نظر ابن منظور هو المنع والفصل بين الشيئين، وجعل كلّ واحد منهما في طرف بحيث لا يشتركا مع بعضهما البعض.

ب- التعريف الاصطلاحي:

أما في الاصطلاح، فقد ذكر الفاكهي:«أنّ الحدّ والتعريف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عمّا عداه، ولا يكون كذلك إلاّ ما كان جامعا مانعا» [2].

ومن خلال هذا التّعريف نلمس تشابها واضحا بين التّعريف اللغوي والاصطلاحي، فالتعريف الاصطلاحي كذلك يجعل يتميزان عن بعضهما البعض ،ويربط الحدّ بالتعريف ويجعلهما مفهومين لمسمّى واحد.

2-الخلاف في حدّ المصطلح النّحوي:

تعددت الحدود واختلفت معانيها ومصطلحاتها عند النحاة، فمنها ما يتعلّق بالجملة والآخر يتعلّق بباب المرفوعات وباب المنصوبات وهذا ما توضّحه الأمثلة التالية:

- (الجملة وما تتألف منه):

يختلف مفهومها عند النّحاة جاء في الكتاب:«هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك:عبد الله أخوك، وهذا أخوك،

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص537.

[2] عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح الحدود النّحوية،تحق:المتولي رمضان أحمد الدميري وأخرون،مكتبة وهبة، القاهرة،ط2، 1993،ص29.

ومثل ذلك، يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء، وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك:كان عبد الله منطلقا وليت زيدا منطلق، لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده »[1] .

وحسب ما نقله لنا الدكتور رياض يونس السواد من فهمه لتعريف سيبويه؛ أنّ الجملة المستقيمة تتوقف على توافر أقسام الكلام المعروفة كالاسم والفعل والحرف، بالإضافة إلى المجاري الإعرابية للأقسام وهو العامل النّحوي [2] .

ويفهم كذلك من كلام المبرد أنّ الجملة:ما يحسن السكوت عليها، ففي معرض حديثه عن الفاعل قال:«وإنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة بمنزلة الابتداء والخبر،إذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك:القائم زيد» [3]

من خلال الأقوال السابقة نستنتج أنّ الجملة هي أقسام الكلام المعروفة من اسم وحرف وفعل وذلك بشرط تحقيق الفائدة وهي ما يحسن السكوت عليها.

-(الاسم):

للاسم أيضا حدّ اختلف حوله النّحاة، ومن بين المختلفين حول حدّ الاسم نجد سيبويه مثّل للاسم بقوله:«الاسم رجل وفرس و(حائط)» [4] .

أمّا الاسم عند الفرّاء:«ما احتمل التّنوين أو الإضافة أو الألف أو اللام» [5] .معتمدا في ذلك على المعيار المتمثل بأنّ التّنوين والإضافة وقبول الألف واللام من خصائص الصّبغة الاسمية ولا يعدّ ذلك عاما في كلّ الأسماء،

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

(2) ينظر، د رياض يونس السواد، الحد النّحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري، دار الراية للنشر،ط1، 2014، ص31.

(3) المبرد أبو العبّاس محمد بن زيد، المقتضب، تحق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب،بيروت،دط،دس،ج1،ص08.

(4) سيبويه ،الكتاب، ، ج198،ج1ص12.

(5) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء،ا لصاحبي في فقه اللغة العربية،تعليق:أحمد حسن بسج،دار الكتب العلمية،لبنان،ط1997،1،ص48.

فقد تستثنى أسماء كثيرة من ذلك كأسماء الاستفهام، وأسماء الشّرط، وأسماء الإشارة، والمضمرات، ونظرا إلى الحدّ المتقدم فكلّ هذه الأسماء المذكورة تخرج عمّا يعرف بالدائرة الاسمية [1]

من خلال ما سبق نستنتج أنّ ليس كلّ الأسماء تدخل ضمن دائرة الأسماء فقد خصصها الفراء من خلال تعريفه ما احتمل الإضافة والألف واللام أي أنّ كل أسماء الإشارة أسماء الظرف تخرج من الأسماء أما بالنسبة للبقية فهي أسماء مثلا المبتدأ والخبر باحتمالهما للألف واللام والتنوين فهما اسمان لقولنا:الجو بارد، فكلمة الجو تحتمل الألف واللام فهي إذن اسم، وكلمة بارد تحتمل التنوين فهي كذلك اسم أما بالنسبة لأسماء الإشارة كهذه، وهذا فهذه اسماء تخرج عن ما يعرف بمنظومة الأسماء.

-(الفعل):

كما اُختلف النحاة في تعريف حد الاسم والجملة -وهذا ما وضّحناه سابقا- نلاحظ كذلك أنّ النحاة اختلفوا في حدّ الفعل فقد حدّه سيبويه أنه« أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبينت لما مضى ولما يكون ولم يقع،وما هو كان لم ينقطع(....)يذهب ويَضْرِب،ويُقْتَل ويُضْرَب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت» [2] .

نلاحظ أنّ سيبويه يربط حدّ الفعل كذلك بالحدث والزمان.

أمّا حدّه عند ابن السّرّاج« ما دلّ على معنى وزمان محصّل،.....بالمحصّل الماضي والحاضر والمستقبل» [3] .

من خلال هذا التعريف نلاحظ أنّ ابن السّرّاج حصر الأفعال في الماضي والحاضر والمستقبل. أي أنّها تختص بزمن محدّد وذلك من خلال زمان وقوع الفعل.

-(الحرف):

والحرف أيضا له نصيب من الاختلاف في حدّه بين النّحاة ويفهم من كلام سيبويه أنّ الحرف«ما دلّ على معنى ليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، سوف، واو القسم ولام الإضافة، ونحوها» [1] .

---

[1] ينظر،يونس رياض السواد، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري، ص33.

[2] سيبويه، الكتاب ،ج1،ص 12.

[3] ابن السراج،الأصول في النحو،ج1،ص39.

أي أنّ الحرف في نظر سيبويه يخرج عن دائرة الاسم والفعل فما كان خلاف ذلك فهو حرف.

والحرف عند ابن السراج:«مالا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبرا» [2].

إذن يفهم من قول ابن السراج أنّ الحرف لا يجوز أن يكون خبرا مطلقا.

-(الفاعل):

حدّ الفاعل عند سيبويه قوله:«فأما الفاعل الذي لم يتعداه فعله فقولك:ذهب زيد وجلس عمرو» [3].

إذن فالفاعل عند سيبويه ما لم يتعدى فعله أي أن الفعل قام بوظيفته من قبل فاعله فاكتفى به ولم يتعداه إلى غيره.

أمّا حدّ الفاعل عند ابن عقيل فهو:«الاسم المسند إليه فعل على طريق فعل أو شبهه» [4] .

يربط ابن عقيل الفاعل بالفعل وتعريفه يشبه تعريف سيبويه بحيث أنّ الفاعل لا يمكن أن يكون لوحده مطلقا إلاّ إذا جاوزه الفعل وهذه حالة عامة تنطبق على جميع المسائل النحوية المتعلقة بالفاعل في حالة الإعراب والبناء.

-(المفعول به):

جاء في الكتاب:«هذا باب الفاعل الذي لم يتعدى فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّه إليه فعل فاعل، والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل» [5].

---

(1) سيبويه، الكتاب ،ج1،ص 33.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو،ج1،ص39.

(3) سيبويه، الكتاب،ج1، ص 33.

(4) ابن عقيل بهاء الدين،شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، تحق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر،ط15، 1972ص462.

(5)سيبويه، الكتاب،ج1ص33.

من خلال هذا التعريف يجعل سيبويه المفعول الذي لم يتعدّ إليه أي فعل ونصبه في حالة المفعوليّة كأنه فاعل في حالة الرفع.

ويقول سيبويه أيضا:«هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قوله:ضرب عبد الله زيدا» [1].

نلاحظ أنّ سيبويه يجعل حدّين للمفعول به والثاني على خلاف الأول، فالذي يتعداه فعله إلى مفعول يكون قد حقق لنا مفعولا به.

3-الرؤية الحديثة والمصطلح النحوي:

إنّ الاختلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في المصطلحات النحوية، امتدّ أثره إلى الدراسات اللغوية الحديثة.

ولكن الاختلاف بين المدرسين في وضع المصطلحات يبقى أقل حدّة من التعدد المصطلحي الذي تشهده الدراسات اللغوية الحديثة، ولعلّ مما قلّل من حدة هذا الاختلاف كون المشتغلين بالمصطلح النحوي يرتكزون على اللغة العربية وألفاظها في وضع المصطلحات دون غيرها من اللغات مما يجعل مشكلة التعدد قليلة إذا ما قورنت بالاعتماد على لغتين أو أكثر، كما أنّ الفارق في المعنى يكون قريبا بين هذه المصطلحات التي تقوم على اللغة العربية لوحدها على خلاف تلك المصطلحات التي تدرج في اللغة العربية بالاعتماد على نقل المصطلحات من لغات أجنبية أخرى [2].

من خلال هذا يمكن القول:بأنّ البصريين والكوفيين كان اختلافهم في المصطلح النحوي قليلا مقارنة باختلاف المحدثين فيه، ذلك أنّ النحاة القدامى اعتمدوا اللغة العربية لوحدها،أما المحدثين فاعتمدوا على مصطلحات من لغات أجنبية أخرى قد أدرجت في اللغة العربية.

ومن المحدثين نجد الأستاذ عباس حسن وذلك في إطار الدعوة إلى تيسير النحو قد تمثلت عنايته بالمصطلحات النحوية القديمة بالدراسة والمناقشة وانتخاب الأنسب منها وتوضيح العسير منها كاصطلاح(النسبة الجزئية) قال عنه:«مجرد المعايرة المطلقة»، ويستقصي مرادفاتها، ويكتفي بذكرها وتوضيحها دون ترجيح كقوله في

---

[1] المصدر نفسه،ج1ص33.

[2] نسيم بوغرزة، المصطلحات النحوية،ص53.

(لمّا):ظرف زمان بمعنى حين، وتسمى (الحينّية)، ويسميها بعضهم: (الوجودية)، لأنها الرابطة لوجود شيء بوجود غيره،أو(لمّا التوقيتية) لأنها بمعنى الوقت [1].

إذن فعباس حسن قد استقصى المصطلحات المترادفة واكتفى بذكرها دون ترجيح في بعض الأحيان.

ولكنه في أحيان أخرى، قد رجّح مصطلح على آخر نحو ترجيحه اصطلاح:(النائب عن الفاعل) على (المفعول الذي لم يسم فاعله)، لأنه أحصر،ولأنّ النائب عن الفاعل قد يكون الفاعل، وقد يكون مفعول به في أصله وغير مفعول به،كالمصدر والظرف، والجار مع المجرور [2] .

إنّ رؤية عباس حسن في اختلاف المصطلح النحوي، كانت بذكر هذه الاختلافات دون الترجيح لأحدها حينا، والترجيح لأحدها حينا آخر.وقد يردّ مصطلحا لعدم دقته [3] ،

كقوله«لا يسمّى التمييز المجرور بمن تمييزا إلاّ المنصوب، والأحسن مراعاة الاصطلاح» [4].

فبالإضافة إلى الترجيح أو عدم الترجيح فإنّ عباس حسن رفض الأخذ بالمصطلح الغير دقيق.

ولكنه وفي هذا الشأن،غالبا ما يستند إلى أساس انتخاب المصطلح الأشهر والأكثر شيوعا واستقرارا لدى النحاة، نحو تسميتهم (جمع المؤنث السالم) ب:(الجمع بالألف والتاء المفردتين) [5] ،

هذا يعني أنّ عباس حسن كان يرجح المصطلح النحوي الأشهر. كما أنّه يقف من الاختلاف والتعدد المصطلحي في أنّه«لم يعول على الخلاف الحاصل بين الكوفيين والبصريين في الاصطلاح لأنه لا يرى ثمة أهمية

---

(1) حسن منديل حسن العكيلي،التسيير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي ،دار دجلة،الأردن،ط1، 2014،ص416.

(2) المرجع السابق، ص418.

(3)المرجع نفسه،ص417.

(4) عباس حسن،النحو الوافي،ج2،دار المعارف،ط9،القاهرة،1987،ج2ص416.

(5) حسن منديل العكيلي،التسير النحوي،ص417.

لذلك لأنّ المصطلح يحدده شيوعه وإجماع المختصين والمنشغلين بالنحو عليه،فقد يرى سبب الاختلاف هو:التطور التاريخي للاصطلاح،(لا الخلاف المذهبي)» [1].

نجد هنا أنّ عباس حسن يرجع الاختلاف في المصطلح النحوي إلى التطور التاريخي الذي مرّ به من مرحلة النشأة حتى مرحلة تبلوره في مصطلح وجيز وشامل ودقيق، ويستبعد أنّ مرجع هذا الاختلاف في المصطلح النحوي هو الخلاف مابين البصريين والكوفيين.

وفي إطار الدعوة إلى تيسير النحو دائما،نجد أنّ الكثير من أصحابها قد دعوا إلى توحيد المنصوبات تحت باب واحد سموه (التكملة) فقد رأى هؤلاء أنّ الجملة تتكون من مسند ومسند إليه وما نجدها تكملة.

فمصطلح التكملة هو مصطلح جديد، ولعله مأخوذ من مصطلحات اللغات الأجنبية، فكما أشرنا سابقا فإنّ تعدد واختلاف المصطلحات النحوية يرجعه البعض إلى أدراج مصطلحات من لغات أخرى في لغتنا العربية.

ولكن تبقى هذه التسميات شكلية لا فائدة فيها(....) نرفض الاقتراح الداعي إليها(...) وندعو إلى إبقائها كما ورثناها عن نحاتنا الكبار [2] .

وفي الرؤى الحديثة حول الاختلاف في المصطلح النحوي دوما، نجد رؤية أخرى ولكن هذه المرة في حدود المصطلحات،هذه الأخيرة التي وكما رأينا أنّها تختلف عند القدامى،أما في العصر الحديث ومع أصحاب دعوة التيسير، نجدهم مثلا في باب المنصوبات،ومع المفعول المطلق بالتحديد.

فمع الدكتور شوقي ضيف نجده يقترح تعريفا جديدا فيقول:«لعل أوضح تعريف يجمع كل هذه الصور هو:أنّ المفعول المطلق:اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضربا من التبيين» [3].

يحاول هنا شوقي ضيف أن يقدم تعريفا ضابطا للمصطلح(المفعول المطلق) خال من الخلاف الاضطراب الذي كان بين النحاة القدامى (نحاة البصرة ونحاة الكوفة).

---

(1) المرجع نفسه ص418.

(2) ينظر،المرجع السابق،ص346.

(3) شوقي ضيف ،تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده،دار المعارف،دط،1986.ص118.

في حين نجد الدكتور محمد حسن عواد يعرف مصطلح (المفعول المطلق) تعريفا منتزعا من تتبعه من النحاة والبلاغين فقال:هو:ما فعله الفاعل حقيقة أو حكما غير مقيد بشيء [1].

وكخلاصة لكل ما ذكرناه في هذه الجزئية-الرؤية الحديثة والمصطلح النحوي- فإنّ اختلاف المصطلح النحوي في الحديث أكثر منه في القديم-أي بين المذاهب النحوية-وأنّ المحدثين أخذوا المصطلحات النحوية القديمة كلها بالذّكر، كما أنهم قد أتوا بالجديد من المصطلح النحوي، ولكن هذا الجديد مرفوض عند البعض،كما أن هؤلاء المحدثين حاولوا وضع تعريفات جديدة للمصطلحات النحوية المختلف في حدودها،تمثلت محاولتهم في وضع تعريف خال من الاضطراب والخلاف،فهؤلاء بعض المحدثين ،لكن سنرى في الفصل الثاني رؤية أخرى في المصطلح النحوي وهي رؤية مصطفى الغلاييني من خلال كتابه (جامع الدّروس العربيّة).

(1) حسن منديل العكيلي، التيسير النحوي،ص347،نقلا عن مجلة مجمع اللغة العربية،الأردن1981،ج3و13،،ص159-175.

أولا: كتاب جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني:

1-مصطفى الغلاييني حياته ونشأته ومؤلفاته.

2-تقديم كتاب جامع الدروس العربية.

3-مباحث الكتاب.

ثانيا: المصطلح النحوي في كتاب جامع الدروس العربية.

ثالثا: المصطلحات النحوية البصرية والمصطلحات النحوية الكوفية عند الغلاييني في كتابه (جامع الدروس العربية).

خلاصة.

أولا: كتاب جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني

1- مصطفى الغلاييني حياته ونشأته ومؤلفاته:

أ-التّعريف بمصطفى الغلاييني (1303هـ-1885م/1364هـ-1944م):

هو مصطفى محمد سليم الغلاييني:لغوي، شاعر، من الكتّاب الخطباء ومن أعضاء المجمع العلمي العربي.[1]

ب- حياته ونشأته: [2]

ولد في بيروت في السّنة 1303هـ/1885م، تلقى علومه الابتدائية فيها على أعلام عصره كالشيخ محي الدّين الخيّاط، وعبد الباسط الفاخوري وغيرهم ثم سافر إلى مصر، وتتلمذ غلى يد الشّيخ محمد عبده في جامع الأزهر وذلك سنة 1320 ه، وبعد إنهاء دراسته ، عاد إلى بيروت، ليصبح مدرّسا للغة العربية في الجامع العمري، والكليّة الشّرعية وغيرها،وبعد إعلان الدّستور العثماني، أصدر مجلة (النّبراس) ببيروت مدة سنتين.

دخل حزب الإتحاد والترقي،ثم انضمّ بعد ذلك إلى حزب الائتلاف، فحزب الإصلاح، ولمّا نشبت الحرب العالمية الأولى، انخرط في الجيش العثماني ليكون بذلك خطيب الجيش الرابع، فصحبه من دمشق إلى ترعة السويس وهناك حضر المعركة والهزيمة، ثم عاد إلى بيروت ليدرس فيها مرة أخرى.

وفي عهد الانتداب الفرنسي على لبنان أرغم على مغادرة بلاده،فأتى دمشق في عهد الملك فيصل،ولما سقطت دمشق في أيدي الفرنسيين عاد إلى بيروت،ثم التحق بعدها بالأمير عبد الله في شرقي الأردن سنة1927م،وبعد سنة عاد إلى بيروت،وفيها اعتقل بتهمة الاشتراك في مقتل مدير الداخلية أنداك سنة 1922موسجن في سجن أرواد ، وبعد خروجه من السّجن، رجع إلى عمان وتولى بذلك تعليم الأمير طلال بت عبد اللّه، ثم عاد إلى بيروت في سنة 1924م، فاعتقلته السلطات الفرنسية ثم نفته إلى فلسطين، فاختار فيها دارا لإقامته.

---

[1] مصطفى الغلاييني ،جامع الدروس العربية،بعناية د: ديب دياب ،المؤسسة الحديثة للكتاب،طرابلس لبنان،ط1 ،2004، ص5.

[2] ينظر،المرجع نفسه،ص5

وبصدور العفو عن السياسيّين المبدعين، عاد إلى بيروت، فانتخب ستة 1933م قاضيا لها، ثم تولّى استشارة الاستئناف الشّرعية إلى أن توفّاه الله سنة 1364هـ/1944م.

ج- مؤلفاته:[1]

إنّ الصّعوبات التي واجهها مصطفى الغلاييني في مسيرة حياته، من اعتقال، وسجن، ونفي، وانتقاله من بلاد إلى أخرى لم تكن عائقا وحاجزا أمام إبداعه وتأليفه، فقد خلّف العديد من الآثار والمؤلّفات في مجال اللّغة والأدب ومن بينها ما يلي:

- أريج الزّهر، كتاب أخلاقي اجتماعي أدبي يتضمّن ما كتبه المؤلف من المقالات في الصحف والمجلّات.
- الثريا المضيئة في الدّروس العربية.
- ديوانه، وقد تناول الأناشيد الوطنية، والسيّاسية الوطنية، والحماسة، والفخر، والأدب، والحكمة، والغزل.
- رجال المعلّقات العشر، وقد صدّره بخلاصة عن تاريخ العرب قبل الإسلام، وخلاصة عن تاريخ اللّغة العربيّة من العصر الجاهلي إلى عصره.
- سلّم دروس العربيّة، للمكاتب الابتدائية في مبادئ علمي الصّرف والنّحو.
- عظّة النّاشئين، كتاب أخلاق وآداب واجتماع.
- لباب الخيار في سيرة المختار، وهو مختصر وحيّز للسيرة النبوية.
- نخبة من الكلام النبوي.
- نظرات في اللغة والأدب.
- الدروس العربية، ثلاث حلقات في النحو والصرف.

بالإضافة إلى كتابه، (جامع الدروس العربية) وهو الكتاب الذي نخصه بالدراسة.

---

[1] المرجع السابق،ص6

2 –تقديم كتاب جامع الدّروس العربيّة [1].

ألّفه الغلاييني–بأجزائه الثّلاثة– في مدينة بيروت سنة1330هـ/1912م، وذلك لمّا رآه من حاجة ماسّة إلى وضع كتب في اللّغة العربيّة سهلة الأسلوب وواضحة المعاني، تقرّب القواعد من إفهام المتعلّمين، فعمد إلى تأليف"الدّروس العربيّة" وأصدر منها أربعة كتب للمدارس الابتدائيّة ، وثلاثة كتب للمدارس الثانويّة، وتلقت بذلك إقبالا كبيرا من طرف المعلّمين والأساتذة، وكحلقة مكملة لهذا الكتاب تمّ إصدار"جامع الدّروس العربيّة" في ثلاثة أجزاء وقد جمع فيه من قواعد النّحو والصّرف مالا يسع الأديب جهله، فكان بذلك كتابا جامعا صحيحاً فيه الكفاية للأدباء ودور المعلّمين وطلاّب الصّفوف العاليّة.

أمّا النّسخة التي اعتمدنا عليها في هذا الفصل التّطبيقي فهي نسخة جاءت بعنوان (جامع الدّروس العربيّة الشّيخ مصطفى الغلاييني) وبعناية الدّكتورة كوكب ديب دياب، الطّبعة رقم1، سنة2004م، جاءت فيه مقدمة في التّعريف بالغلاييني مولده، ووفاته، ونشأته، ومؤلفاته، ثم تتبعها مقدمة الغلاييني للكتاب ثم أبوابه.

وقد جاءت هذه النّسخة في 616 صفحة.

أمّا النّسخة الّتي اعتمدنا عليها في ذكر أبواب الكتاب،فهي موسوعة في ثلاثة أجزاء وبمراجعة أحمد إبراهيم زهوّة.

3–مباحث الكتاب: يشتمل هذا الكتاب على مقدمة واثني عشر بابا وخاتمة.

– المقدمة:

جاءت في خمسة مباحث مختلفة: [2]

–المبحث الأول: اللغة العربية وعلومها، وقد تناول في هذا المبحث تعريفا للغة، واللغة العربيّة، والعلوم العربية، وركّز على أهم هذه العلوم وهو (الصّرف والإعراب).

---

[1] الغلاييني، جامع الدروس العربية،ص7.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية،موسوعة في ثلاث أجزاء،مراجعة أحمد إبراهيم زهوة،دار الكتاب الحديث،لبنان،ط1، 2004،ص[من5إلى24]

-المبحث الثاني:الكلمة وأقسامها وقسّم فيه الكلمة إل ثلاثة أقسام من اسم، وفعل، وحرف.

-المبحث الثّالث: بات وأنواعها وإعرابها تناول في هذا المبحث المركب وأنواعه وجعل فيه ستة أنواع ،إسنادي، وإضافي، وبياني، وعطفي، ومزجي، وعددي.

-المبحث الرّابع: الإعراب والبناء

قدم فيه تعريفا للإعراب والبناء، والمعرب والمبني وذكر أنواع الإعراب والبناء ، وعلامات الإعراب وأقسامه.

-المبحث الخامس:الخلاصة الإعرابيّة

خص فيه الكلمة الإعرابية وجعلها أربعة أقسام هي:المسند والمسند إليه، والفضلة والأداة.

-الباب الأول: الفعل وأقسامه

ويشتمل على تسعة فصول :[1]

الفصل الأول: الماضي والمضارع والأمر

الفصل الثّاني: المتعدّي واللّازم

الفصل الثّالث: المعلوم والمجهول

الفصل الرّابع: الصّحيح والمعتل

الفصل الخامس: المجرد والمزيد فيه

الفصل السّادس: الجامد والمتصرف

الفصل السّابع: فعلا التعجب(صيغة ما أفعله وصيغة أفعل به)

الفصل الثّامن: أفعال المدح والذّم

[1] المرجع السابق ،ج1 ص[من 25إلى 70]

الفصل التّاسع: نون التّوكيد مع الفعل

-الباب الثّاني: الاسم وأقسامه

وهو يشتمل على عشرين فصلا وهي:[1]

الفصل الأول: الموصوف والصّفة

الفصل الثّاني: المذكر والمؤنث

الفصل الثّالث: المقصور والممدود والمنقوص

الفصل الرّابع: اسم الجنس واسم العلم

الفصل الخامس: الضمائر وأنواعها

الفصل السّادس: أسماء الإشارة

الفصل السّابع: الأسماء الموصولة

الفصل الثّامن: أسماء الاستفهام

الفصل التّاسع: أسماء الكناية

الفصل العاشر: المعرفة والنّكرة

الفصل الحادي عشر: أسماء الأفعال

الفصل الثّاني عشر: أساء الأصوات

الفصل الثّالث عشر: شبه الفعل من الأسماء

الفصل الرّبع عشر: اسم الفاعل

[1] المرجع السابق ،ج1،ص[71إلى146].

الفصل الخامس عشر: اسم المفعول

الفصل السّادس عشر: الصفة المشبهة

الفصل السّابع عشر: مبالغة اسم الفاعل

الفصل الثّامن عشر: اسم التّفضيل

الفصل التاسع عشر: اسما الزمان والمكان

الفصل العشرون: اسم الآلة

-الباب الثالث: تصريف الأفعال

وهو يشمل ما يلي: [1]

الفصل الأول: معنى التّصريف

الفصل الثّاني: اشتقاق الأفعال

الفصل الثّالث: موازين الأفعال

الفصل الرّابع: تصريف الفعل مع الضمائر، وهده هي مباحث الجزء الأول.

-الباب الرّابع: تصريف الأسماء

ويشمل ما يلي: [2]

الفصل الأول: الجامد والمشتق

الفصل الثّاني: المجرد والمزيد فيه

الفصل الثّالث: موازين الأسماء

---

[1] المرجع السابق،ج1، ص[من 147إلى 163].

[2] المرجع نفسه،ج2 ص[169إلى234].

الفصل الرّابع: المتن وأحكامه

الفصل الخامس: جمع المذكر السّالم

الفصل السّادس: جمع المؤنث السّالم

الفصل السّابع: جمع التّكسير

الفصل الثامن: النسبة وأحكامها

الباب التّاسع: التّصغير

– الباب الخامس: التّصريف المشترك بين الأفعال والأسماء.

ويشتمل الفصول التّالية: [1]

الفصل الأول: الإدغام

الفصل الثّاني: الإعلال

الفصل الثّالث: الإبدال

الفصل الرّابع: الوقف

الفصل الخامس: الخط.

– الباب السادس: مباحث الفعل الإعرابيّة

يشتمل هذا الباب على ما يلي: [2]

الفصل الأول: المبني والمعرب عن الأفعال

الفصل الثّاني: بناء الفعل الماضي

---

[1] المرجع السابق،ج2، ص[من 235إلى 278].

[2] المرجع نفسه،ج2، ص[279إلى308].

الفصل الثّالث: بناء الأمر

الفصل الرابع: إعراب المضارع وبناؤه

-الباب السّابع: إعراب الأسماء وبناؤها

شمل ما يلي: [1]

الفصل الأول: المعرب والمبني من الأسماء

الفصل الثّاني: الأسماء المبنيّة

الفصل الثّالث: أنواع إعراب الاسم

- الباب الثّامن: مرفوعات الأسماء

شمل تسعة فصول هي: [2]

الفصل الأول: الفاعل

الفصل الثّاني: نائب الفاعل

الفصل الثّالث: المبتدأ والخبر

الفصل الرّابع: الفعل النّاقص

الفصل الخامس: "كان " وأخواتها

الفصل السّادس: "كاد" وأخواتها أو أفعال المقاربة

الفصل السّابع: أحرف" ليس" أو الأحرف المشتبهة ب"ليس" في العمل

---

[1] المرجع السابق ،ج2 ،ص[309إلى326].

[2] المرجع نفسه،ج2 ص[من 396إلى400].

الفصل الثّامن: الأحرف المشبهة بالفعل

الفصل التّاسع: "لا" النّافية للجنس

وهذه مباحث الجزء الثّاني.

-الباب التّاسع: منصوبات الأسماء

شمل هذا الباب تسعة فصول: [1]

الفصل الأول: المفعول به

الفصل الثّاني: المفعول المطلق

الفصل الثّالث: المفعول له

الفصل الرّابع: المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

الفصل الخامس: المفعول معه

الفصل السّادس: الحال

الفصل السّابع: التّمييز

الفصل الثّامن: الاستثناء:

الفصل التّاسع: المنادى

- الباب العاشر:مجرورات الأسماء

شمل فصلين هما: [2]

الفصل الأول:حروف الجر

---

[1] المرجع السابق،ج3 ص[من 401إلى 508].

[2] المرجع نفسه، ج3 ص[509إلى544].

الفصل الثّاني: الإضافة

– الباب الحادي عشر: التوابع وإعرابها

شمل ما يلي: [1]

الفصل الأول: النّعت

الفصل الثّاني: التّوكيد

الفصل الثّالث: البدل

الفصل الرّابع: عطف البيان

الفصل الخامس: المعطوف بالحرف

– الباب الثاني عشر: حروف المعاني [2]

وقد شمل أنواع وأقسام الحروف(أحرف النّفي، أحرف الجواب، أحرف الشّرط(...) وغيرها.

–الخاتمة:

جاءت في ثلاث فصول: [3]

الفصل الأول: العامل والمعمول والعمل

الفصل الثّاني: عمل المصدر والصفات التي تشبه الفعل

الفصل الثالث:الجمل وأنواعها

وهذه مباحث الجزء الثالث والأخير.

---

[1] المرجع السابق، ج3 ،ص[545إلى565].

[2] المرجع نفسه، ج3 ،ص[566إلى578].

[1] المرجع نفسه، ج3،ص[من579إلى591].

من خلال عرضنا لما جاء في كتاب (جامع الدروس العربية) من أبواب، وفصول، نلاحظ بأنّ الغلاييني في كتابه جعل أبواب هذا الأخير تخصّ علمين من علوم العربية، وهما (الصّرف، والنّحو)، فأمّا الصرف فقد خصّه في بعض أبواب الكتاب، وأما النّحو فقد خصّه في معظم أبواب الكتاب.

ثانيا: المصطلح النّحوي في كتاب جامع الدّروس العربية:

إنّ كتاب (جامع الدروس العربيّة)، قد تناول علميّ النّحو والصّرف، و استعمل فيه الغلاييني عدّة مصطلحات صرفيّة ونحويّة، كان أكثرها في النّحو سنتطرّق إلى ذكر أغلب هذه المصطلحات النّحوية وحدّها في هذا الكتاب.

1-الإعراب والبناء:

أ-(الإعراب):

عرّفه الغلاييني بقوله« الإعراب وهو ما يعرف بالنّحو علمٌ بأصولٍ تعرف بها أحوال الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء، أي من حيث ما يعرض لها في حال تركيبها، فيه تعرف ما يجب عليه أي بكون آخر الكلمة من رفع، أو نصب أو جرّ، أو جزم، أو لزوم حالة واحدة بعد انتظامها في الجملة» [1]

ويعرّفه أيضا بقوله«فالإعراب: أثر يحدثه العامل في آخر الكلمة، فيكون آخرها مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما حسب ما يقتضيه ذلك العامل »[2] .

إنّ الإعراب عند الغلاييني هو النّحو، وهو ما تكون عليه أواخر الكلمات من رفع، أو نصب، أو جزم، وهذه الأخيرة هي التي يحدّدها أثر العامل في الكلمة.

جاء في الكتاب لسيبويه:«هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النّصب والجرّ والرّفع والجزم، والفتح والضّم والكسر والوقف وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من

[1] الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، بعناية كوكب ديب دياب،ص10.
[2] المرجع نفسه،، ص17.

هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه »[1] .

وجاء في كتاب المقتضب للمبرّد« والمعرب الاسم المتمكّن، والفعل المضارع (...) وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب: على الرّفع والنّصب والجرّ(...) فهذه الحركات تسمّى بهذه الأسماء إذا كان الشّيء معربا » [2] .

والإعراب عند ابن جنّي: «الكلام في الإعراب والبناء على ضربين: معرب ومبني. فالمعرب على ضربين أحدهما:

الاسم المتمكّن، والآخر الفعل المضارع، وماعدا هما من سائر الكلام فمبني غير معرب .»[3]

ويقول في موضع آخر: «الإعراب ضدّ البناء في المعنى ومثله في اللّفظ والفرق بينهما زوال الإعراب لتغيّر العامل، وانتقاله، ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته...»[4] .

وعلى حدّ قول مهدي المخزومي«أنّ الكوفيين يذكرون ألقاب الإعراب في المبنى وعلى العكس.»[5].

إنّ مصطلح (الإعراب) عند الغلاييني من حيث تسميته كمصطلح كان بصريّا وكوفيا حيث أنّه ورد عن البصريين (سيبويه) والكوفيين، أمّا في حدّ المصطلح وتعريفه فقد أحد الغلاييني عن البصرة أكثر من الكوفة من خلال قوله :«فيه نعرف ما يجب عليه أن يكون آخر الكلمة»، وهذا مماثل لما ذكره سيبويه في الكتاب (هذا مجاري أواخر الكلمة من العربية) وهذا ما لم يذكره ابن جنّي ، أمّا في قول الغلاييني (ما يحدث فيه العامل) فقد أخذها عن البصريين ؛ لأنّ الجملة (ما يحدث فيه العامل) ذكرت عند سيبويه .

والشيء الذي يمكن القول بأنّ الغلاييني قد أضافه من خلال تعريفه،جعله الإعراب هو النّحو من خلال قوله:(الإعراب وهو ما يعرف اليوم بالنّحو)،إلاّ أنّ النحو في بدايته كان شاملا لعلوم العربيّة (نحو، صرف ، دلالة...) ولذلك فإنّ الإعراب هو جزء من النّحو وليس النّحو كلّه هو الإعراب؛ لأنّ النّحو يدخل ضمنه البناء أيضا.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

[2] المبرّد، المقتضب، ج1، ص142.

[3] ابن جني أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية،تحق، سميح ابو مغلي، دار مجدلاوي للنشر،عمان،دط،1988،ص16.

[4] المصدر نفسه،ص17.

[5] مهدي المخزومي،مدرسة الكوفة، ص316.

ب–(البناء):

يعرّفه الغلاييني بقوله«والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، وإن اختلفت العوامل التي تسبقها فلا تؤثّر فيها العوامل المختلفة.»[1]

إنّ(البناء) عند الغلاييني ضدّ (الإعراب)أنّ العامل في الإعراب له أثر على حركات أواخر الكلمة فيكون التّغير بالحركة بتغيّر العامل فيها، أمّا في البناء فلا أثر للعامل في أواخر الكلمات فهي تلزم حالة واحدة وإن تغيّرت العوامل.

جاء في الكتاب لسيبويه«... وبين ما يبنى عليه الحرف بناءًا لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل

التي لكلّ عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»[2] .

ويذكر المبرّد (البناء) في قوله«فإن كان مبنيّا لا يزول من حركة إلى أخرى نحو: حيث، وقبل، وبعد قيل له مضموم ولم يقل مرفوع؛ لأنّه لا يزول عن الضمّ» [3] .

ويذكر مهدي المخزومي أنّ الرفع والنصب والجزم عند الكوفيين للمعرب والمبني.[4]

أمّا ابن جنّي فيذكر البناء في قوله السّابق الإعراب ضدّ البناء، ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته.

إنّ الغلاييني أخد مصطلح (البناء) عن البصريين والكوفيين، كما أنّه أخد تعريف هذا المصطلح عن سيبويه والمبرّد وابن جنّي في تعريفهم لمصطلح (البناء) ذكروا أنّ (الإعراب) ضدّ (البناء) وذلك من حيث أثر العامل في أواخر الكلمة.

---

[1] الغلاييني،جامع الدروس العربية،ص17

[2] سيبويه، الكتاب، ج1،ص13.

[3] المبرّد،المقتضب، ج1، ص142.

[4] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، مكتبة ومطبعة مصطفى باجي الحلبي،بغداد،ط2، 1958ص315

2- (المركب الإسنادي أو الجملة والكلام):

أ-(المركب الإسنادي أو الجملة):

يعرّفه الغلاييني فيقول:«والمركب الإسنادي (ويسمّى الجملة أيضا) ما تألف من مسند ومسند إليه نحو: (العلمُ زينٌ) ،و(يفلح المجتهد) فالعلم مسند إليه لأنّك أسندت إليه (الزّين) وحكمت عليه به.

وقد أسندت الفلاح إلى المجتهد. ف(يفلح) مسند، و(المجتهد) مسند إليه. والمسند إليه هو الفاعل، ونائبه، والمبتدأ واسم الفعل النّاقص، واسم الأحرف التي تعمل عمل (ليس)، واسم (إنّ) وأخواتها، واسم (لا) النّافية للجنس» [1] .

إنّ الجملة المركبة من مسند ومسند إليه هي (المركب الإسنادي)(أو الجملة)عند الغلاييني، مقدّما في ذلك أمثلة توضّح تعريفه للجملة والمركب الإسنادي حيث بيّن في ذلك كل من المسند والمسند إليه والحالات التي يكون عليها المسند إليه.

يعرّف سيبويه الجملة فيقول:« هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مالا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك: يذهب عبد الله فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء »[2]

ويقول ابن جنّي:«كل لفظ مستقل بنفسه مقيّد بمعناه،وهو الذي يسميه النحويون،الجمل...» [3]

إنّ مصطلح(الجملة) عند الغلاييني أخذه عن البصريين والكوفيين معا، ولكن مصطلح المركب الإسنادي أكثر ممّا أخذه عن سيبويه،حيث ذهب إلى تبيان العلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه في حدّه للجملة من خلال قوله(هذا باب المسند والمسند إليه).

---

[1] الغلاييني،جامع الدروس العربية،ص13.

[2] سيبوبة، الكتاب، ج1، ص 23.

[3] إبن جني، الخصائص، تحقق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د بلد،ط4، ج1، 1999، ص 18.

وهذا ما نلاحظه أيضا في تعريف الغلاييني أنّه أنقص وجوب الفائدة في الجملة الذي ذكرها كل من المبرد وابن جنّي.

ب-(الكلام):

يعرفه الغلاييني بقوله:«والكلام:هو الجملة المفيدة معنى تاما مكتفيا بنفسه»،مثل:«رأس الحكمة، مخافة الله.فاز المتقون.من صدق نجا .

فإن لم تفد الجملة معنى تام مكتفيا بنفسه،فلا تسمىّ كلاما،مثل:(إن تجتهد في عملك).فهذه الجملة ناقصة الإفادة،لأنّ جواب الشرط فيها غير مذكور،وغير معلوم،فلا تسمّى كلاما(...)) » [1] .

إنّ الكلام عند الغلاييني هو الجملة ولكن بشرط الإفادة ،أي كل جملة تفيد معنا تسمى كلاما،وقدم في ذلك أمثلة يوضح فيها أنّ الجملة الغير تامة لا تفيد معنا وبالتالي لا تسمى كلاما مثل جملة الشّرط فهي تستدعي جملة جواب الشّرط ليتم المعنى.وبالتالي تحقق كلاما.

جاء في الكتاب لسيبويه:«هذا باب علم ما لكلم من العربية، فالكلم: اسم، وفعل،وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل...» [2]

أمّا الكلام عند المبرد:«الكلام كله اسم وفعل وحرف، جاء لمعنى لا يخلو الكلام-عربيا او كان أعجميا من هذه الثلاثة» .[3]

وأمّا عند ابن جنّي:«الكلام جنس للجمل ، فإذا قال: قام محمد فهو كلام، وإذا قال:قام محمد وأخوك جعفر، فهو أيضا كلام، كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاما.»[4]

كما أنّ الكوفيين قسموا الكلام إلى اسم وفعل وحرف.[5]

---

(1) الغلاييني ،جامع الدروس العربية،ص14.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

(3) المبرِّد،المقتضب، ج1،ص141

(4) ابن جنّي،الخصائص، ج1،ص17

(5) مهدي المخزومي،مدرسة الكوفة،337

نستنتج من خلال هذه التعريفات أن الغلاييني في تعريفه لمصطلح(الكلام) أخده عن ابن جني،وذلك أنه ربط مفهوم الكلام بالجملة التامة التي تفيد معنا وجعلهما مترادفين وهذا أيضا ما ذهب إليه ابن جني فهو الآخر جعل الكلام هو نفسه الجملة المفيدة.

3-(الاسم):

يعرفه الغلاييني بقوله:«الاسم مادلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان،كخالد وفرس وعصفور ودار وحنطة وماء، وعلامته أن يصح الأخبار عنه: كالتاء من (كتبت) والألف من(اكتبا) والواو من(اكتبوا)أو يقبل(ال) كالرجل،أو التنوين كفرسٍ، أو حرف النداء:ك(يا أيها الناس)أو حرف الجر:ك«اعتمد على من تثق به».[1]

إذن الاسم عنده لا يرتبط بزمان ويخص أسماء الإنسان والحيوان والأشياء ويكون دالا على معنى.

ويعرفه سيبويه بقوله:«أما الأسماء فما كان واقفا على معنى نحو رجل و فرس وزيد وعمرو».[2]

وهو عند الفراء:« الاسم ما اعتمد التنوين أو الإضافة أو الألف أو اللام».[3]

وقد شرحه ابن السراج:«ما دل على معنى مفرد،و ذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص فالشخص نحو رجل وفرس وبلد وعمر وبكر،أما ما كان غير شخص فنحو:الضرب والأكل،والظن والعلم واليوم والليلة والساعة» [4]

جمع الغلاييني في تعريفه لمصطلح(الاسم) بين تعريف البصريين والكوفيين، وذلك من خلال جعله الاسم يدل على معنىً في نفسه وهذا ما ذهب إليه سيبويه،كما أنه جعل الاسم يحتمل الألف واللام والتنوين، وهذا الآخر هو ما ذهب إليه الفراء.

---

[1] الغلاييني،جامع الدروس العربية،ص11

[2] سيبويه،الكتاب، ج1،ص14

[3] ابن فارس أبو الحسن أحمد،الصاحبي في فقه اللغةالحلبي،ص90.

[4] ابن السراج،الأصول في النّحو، ج1، ص36

4-(الفعل):

يعرفه الغلاييني بقوله:«ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان ك:(جاء ويجئ وجيء) وعلامته أن يقبل(قد) أو (السين) أو(سوف)أو(تاء التأنيث الساكنة)أو (ضمير الفعل)أو (نون التوكيد)،مثل(قد قام)،قد يقوم،(ستذهب)،(سوف نذهب)،قامت،قمت،قمتِ،ليكتبن» [1] .

إذن الفعل عنده هو ما دل على معنى يقترن بزمان، وجعل للفعل علامات خاصة به وقد وضحها بأمثلة.

والفعل عند سيبويه:«أنه أمثلة أحدثت من لفظ أحداث الأسماء،وبنيت لما مضى(...) ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع.....» [2] .

ويعرفه ابن جني بقوله:«الفعل ما جنس فيه قد،أو كان أمرا،فأما قد،فنحو قولك قد قام،وقد قعد،وقد يقوم،وقد يقعد» [3] .

كان الكوفيون يسمون هذا زيد القائم لقرب الفعل به.[4]

نلاحظ أنّ الغلاييني في تعريفه للفعل كان جامعا لتعريف سيبويه وابن جني معا،حيث جعل الفعل مقترنا بالزمان وهذا ما ذهب إليه سيبويه في قوله:«لما مضى،لما يكون،ما هو كائن ولم ينقطع...»، أما من ناحية العلامات التي تخص الفعل فد اتبع ابن جني في ذلك. من خلال قوله:«قد يقوم، وقد يقعد...»

5-(الحرف)

الحرف عند الغلاييني:«ما دل على معنى في غيره، مثل (هل وفي ولم وعلى وإنّ ومن) و لس له علامة يتميز بها، كما للاسم والفعل، وهو ثلاثة أقسام:حرف مختص بالاسم،كحروف الجر،والأحرف التي تنصب الاسم وترفع

---

[1] الغلاييني،جامع الدروس العربية، ص12.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[3] ابن جنّي، اللمع في العربية، ص15.

[4] مهدي المخزومي،مدرسة الكوفة،ص321

الخبر،وحرف مشترك بين الأسماء والأفعال،كحروف العطف، وحرفي الاستفهام» [1].

جعل الغلاييني الحرف على خلال الاسم والفعل وذلك أنّ الحرف على خلاف الاسم والفعل وذلك أنّ الحرف يدل على معنى في غيره، وليس له علامات يتميز بها، وقد قدّم أمثلة توضّح هذا السيّاق، كما أنّه قد قسّم الحرف إلى ثلاثة أقسام كحروف الجرّ،وهي ما اختص بالأسماء، وما ينصب الاسم ويرفع الخبر، وما اشترك بين الأسماء والأفعال.

الحرف عند سيبويه:«...وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو:ثمّ،وسوف،وواو القسم،والإضافة،ونحوها...» (2) .

وقد عرفه ابن جني بقوله:«والحرف:ما لم تحسن فيه علامات الأسماء،ولا علامات الأفعال،وإنما جاء لمعنى في غيره نحو:هل، وبل،وقد، لا تقول:من هل،ولا:قد هل،ولا تأمر به» [3] .

يطلق الكوفيون أحرف الصرف على الواو،والفاء و أو التي ينتصب الفعل المضارع بعدها.[4]

إنّ الغلاييني في تعريفه للحرف قد ماثل تعريف ابن جني وذلك أنه لم يجعل للحرف علامات خاصة به وأن الحرف ما دل على معنى في غيره.

6- (المعرفة والنكرة)

يقول الغلاييني:«المعرفة:اسم دل على معين:كعمرَ ودمشق وأنت.

والنكرة: اسم دل على غير معين:كرجل وكتاب ومدينة، والمعارف سبعة أنواع:الضمير والعلم واسم الإشارة والاسم الموصول والاسم المقترن ب(ال) والمضاف إلى معرفة ، والمنادى المقصود بالنداء» [5] .

---

[1] الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص13.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[3] ابن جني اللمع في العربية م ص16.

[4] مهدي المخزومي،مدرسة الكوفة،ص306

[5] الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص114.

من خلال تعريف الغلاييني لمصطلحي(المعرفة والنكرة)،أنه قد جعل المعرفة ضد النكرة،ذلك أن المعرفة ما دل على معين والنكرة ما دل على غير معين، ووضح ذلكبالأمثلة، كما جعل المعرفة في سبعة أنواع.

وجاء في الكتاب لسيبويه:«واعلم المعرفة والنكرة في باب الشريك والبدل سواء» [1] .

ويقول أيضا:«هذا باب ما غلبت المعرفة النكرة وذلك قولك:هذان رجلان،وعبد الله منطلقين» [2] .

ويقول الفراء في قوله تعالى﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ سورة البقرة، الآية:282.

«وذلك أنه جائز في النكرات أن تكون أفعالها تابعة لأسمائها.لأنك تقول:إن كان أحد صالح ففلان،ثم تلقى أحدا فتقول:إن كان صالحٌ ففلان. وهو غير مؤقت فصلح نعته مكان اسمه؛إذا كان جميعا غير معلومين ولم يصلح ذلك في المعرفة؛لأن المعرفة المؤقتة معلومة» [3] .

ويقول ابن جني:«فالنكرة ما لم تخص الواحدة من جنسه نحو:الرجل،والغلام،ورب غلام(...)وأما المعرفة فما خص الواحد من جنسه وهي خمسة أضرب:الأسماء المضمرة، والأسماء الأعلام،وأسماء الإشارة،وما تعرف بالكلام،وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف» [4] .

لقد استعمل الغلاييني مصطلح(المعرفة والنكرة) فوافق بذلك سيبويه(البصريين) وابن جني،لكنه لم يستعمل مصطلح(المؤقت والغير مؤقت) الذي استعمله الفراء (الكوفيين)،وبذلك لم يوافقه.

أما تعريفه لمصطلح(المعرفة والنكرة) كان موافقا لتعريف ابن جني في جعل المعرفة ما دل على معين، والنكرة ما دل على غير معين، في مقابل ما خص الواحدة من جنسه، وما لم يخص الواحدة من جنسه كما وافقه إلى تقسيم المعرفة إلى أنواع خاصة في نوعي المقترن ب(ال) واسم العلم ويقابل ذلك عند ابن جني ما تعرف باللام والأسماء الأعلام.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص440.

[2] سيبويه، الكتاب، ج 2 ،ص 81.

[3] الفراء، معاني القرآن، ج1 ،ص185.

[4] ابن جني ، اللمع في العربية، ص84-85.

7-(الفاعل):

وقد عرّفه الغلاييني بقوله:«هو المسند إليه بعد فعل تامّ معلوم أو شبهه، نحو:"فاز المجتهد"، و"السّابق فرسه فائزُ.

"فالمجتهد: أسند إلى الفعل التّام المعلوم، وهو(فاز) و"الفرس: أسند إلى شبه الفعل المعلوم التام المعلوم، وهو«السابق» فكلاهما فاعل لما أسند إليه » [1] .

إذن (فالفاعل) عنده هو المسند إليه ويسند إلى فعل تام معلوم أو شبه الفعل،وقد قدم أمثلة موضحة فيما يخص الفعل التام المعلوم أو شبه الفعل الذي أسند إليهما الفاعل.

أما(الفاعل) عند سيبويه:«فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله وقولك:ذهب زيد وجلس عمرو» [2] .

ويعرفه الأصفهاني (ت543هـ):«فاعلم أنّ الفاعل أحد أجزاء الفعل والفعل أحد أجزاء الفاعل» [3] .

أما ابن جني فيعرفه بقوله:«اعلم أنّ الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل.» [4]

وممّا ورد عند المخزومي أنَّ ما هو معروف من مذهب الكسائي،أن يخلو الفعل من الفاعل خلوا تاما ،وأن يجتمع فعلان على فاعل واحد.[5]

إنّ تعريف مصطلح (الفاعل) عند الغلاييني يوافق تعريف ابن جني حيث أنّ الفاعل هو المسند إليه وقد أسند إلى الفعل،ولكن الغلاييني في تعريفه قد أضاف شبه الفعل الذي أسند إليه الفاعل.

---

[1] الغلاييني،جامع الدروس العربية، ص366.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص33.

[3] الأصفهاني أبو الحسن الياقولي،شرح اللمع،تحق:إبراهيم بن محمد أبو عباة، ،المملكة العربية السعودية،دط،1990،ج1،ص315.

[4] ابن جني،اللمع،ص33.

[5] مهدي المخزومي،مدرسة الكوفة،ص277

8-(نائب الفاعل):

الغلاييني في تعريفه لنائب الفاعل يقول:«نائب الفاعل هو المسند إليه بعد الفعل المجهول أو شبهه،نحو:«يكرم المجتهد»،«والمحمود خلقه ممدوح» المجتهد اسند إلى الفعل المجهول،وهو" يكرم" وخلقه أسند إلى شبه الفعل المجهول وهو "المحمود"فكلاهما نائب فاعل لما أسند إليه» [1] .

ويقول في موضع آخر:«ونائب الفاعل قائم مقام الفاعل بعد حذفه ونائب منابه،وذلك أنّ الفاعل قد يحذف من الكلام، إلى غرض من الأغراض، فينوب عنه بعد حذفه غيره» [2] .

إذن فنائب الفاعل عنده هو المسند إليه بعد فعل مجهول أو شبهه، وقد قدم أمثلة فيما يخص الفعل المجهول و شبهه الذي يسند إليهما نائب الفاعل،وأنّ هذا الأخير حلّ محل الفاعل المحذوف لغرض من الأغراض.

جاء في الكتاب لسيبويه:«هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ غليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل» [3] .

وفي تعيين إنابة المفعول الأول في باب (اختار) عند الجمهور، جوَّز الفرّاء الثاني نحو:اختيرَ الرجالُ زيدا.[4]

ويذكر ابن جنّي نائب الفاعل في قوله:«باب المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه وهو ما لم يسمّ فاعله.

اِعلم أنّ المفعول به في هذا الباب يرتفع من حيث يرتفع الفاعل؛ لأنّ الفعل قبل كلّ واحد منهما حديث عنه، ومسند إليه، وذلك قولك:ضُرِب زيدٌ، وشُتِم بكرٌ» [5] .

---

[1] الغلاييني، جامع الدروس العربية،ص346.

[2] المرجع نفسه ،ص346.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1،ص33.

[4] محمد إبراهيم يوسف تيبة،النحو الكوفي في شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر ابن الأنباري،جامعة أم القرى،مكّة المكرمة،1977،ص50

[5] ابن جنّي، اللمع، ص35.

إذن الغلاييني في تعريفه لمصطلح (نائب الفاعل) جعله مسندا إليه أُسند إلى فعل مجهول، وهنا يتفق مع تعريف ابن جنّي الذي جعل (نائب الفاعل) هو المسند إليه كذلك ،ولكنّه لم يذكر نوع الفعل إن كان معلوما أو مجهولا ونفهم الفعل أنّه مجهول من خلال ما قدّمه من أمثلة(ضُرب زيدٌ) ،ضُرِب وهو الفعل المجهول.

9-(المبتدأ والخبر):

يقول مصطفى الغلاييني في تعريف (المبتدأ والخبر):«المبتدأ والخبر اسمان تتألف منهما جملة مفيدة، نحو:" الحقّ منصور"و"الإستقلال ضامن سعادة الأمة".

يتميّز المبتدأ عن الخبر بأنّ المبتدأ مُخبَرٌ عنه ،والخبر مُخبَرٌ به.

والخبر: ما أسند إلى المبتدأ، وهو الذي تتمّ به مع المبتدأ فائدة، والجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر تدعى جملة اسميّة» [1].

مل الغلاييني في تعريفه للمبتدأ والخبر أنهما ركنان أساسيان تتألف منهما الجملة المفيدة، وقدم في ذلك أمثلة (الحق منصور) ،فالحق هو المبتدأ و"منصور" هو الخبر، وما بميّز المبتدأ عن الخبر في نظره أنّ المبتدأ هو المُخبَر عنه،والخبر وهو المُخبَر به وهو المسند والذي عن طريقه تتمّ الفائدة مع المبتدأ.

جاء في الكتاب فيما يخصّ المبتدأ والخبر:« هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لايغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك »[2].

ويقول الفرّاء في قوله تعالى:﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾سورة البقرة،الآية:68.وكذلك في قوله تعالى:﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾ سورة الكهف، الآية:12. قال:«أفرأيت ما جاء منها ليس بعده ما يرافعه ؛ مثل قوله تعالى(حم عسق،يس، ق، ص) يقل أو يكثر ما موضعه إذ ذلك يكون بعد مرافع؟ قلت: قبله ضمير يرفعه (مبتدأ) بمنزلة قوله تعالى:﴿ **بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**﴾

---

[1] الغلاييني،جامع الدروس العربية،ص351.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1ص23.

سورة التوبة، الآية:01. المعنى والله أعلم من الله ورسوله، وقد قيل في"طه" إنّه يا رجل فإن يك كذلك فليس يحتاج إلى مرافع» [1] .

ويعرّف ابن السرّاج (المبتدأ والخبر) من خلال قوله:«المبتدأ ما جرّدته من عوامل الأسماء والأفعال والحروف وكان القصد فيه أن نجعله أولاً لثانٍ به دون الفعل وهما مرفوعات أبدا فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربّنا، ومحمد نبيّنا، والمبتدأ لا يكون كلاما تامّا إلاّ بخبره »[2] .

أمّا ابن جنّي فيعرّف(المبتدأ والخبر)بقوله:«اعلم أنّ المبتدأ كلّ اسم ابتدأته، وعرّيته من العوامل اللّفظيّة، وعرضته لها، وجعلته أولاً لثان يكون الثّاني خبرا عن الأول، ومسند إليه، وهو مرفوع بالابتداء (...) وخبر المبتدأ كلّ ما أسندت إلى المبتدأ وحدّثت به عنه » [3] .

من خلال التعريفات السّابقة نلاحظ أنّ الغلاييني وافق في تعريفه ل(المبتدأ والخبر) تعريف سيبويه (البصريين) وتعريف ابن جنّي وابن السرّاج حيث يرى الغلاييني أنّ (المبتدأ) هو المسند إليه (والخبر) وهو المسند، وهذا ما ورد ذكره عند هؤلاء النحاة اللغويين،ف (المبتدأ) لا يذكر إلا ومعه (الخبر) وهذا أيضا ما ذهب إليه الغلاييني في تعريفه إلا أنّه ذكر وجوب فائدة تتمّ ب (المبتدأ)مع (الخبر) وهذا أيضا ما ذهب إليه كل من سيبويه وابن جنّي وابن السرّاج ، لكنّه لم يوافق الفرّاء(الكوفيين) في تعريفه (للمبتدأ والخبر) كما أنه لم يوافقه في تسمية المصطلح ب(المرافع).

10-(لا النّافية للجنس):

يعرّف الغلاييني مصطلح(لاالنّافية للجنس) بقوله:« (لا) النّافية للجنس هي التي تدلّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل الاِستغراق ، أي: يراد بها نفيه على جميع أفراده.

وتسمّى"لا" هذه "لا التّبرئة" أيضا، لأنّها تفيد تبرئة المتكلّم للجنس وتنزيهه إيّاه عن الاِتّصاف بالخبر» [4] .

---

[1] الفراء، معاني القرآن،ج1، ص370.

[2] االبن السراج، الأصول في النّحو، ج1،ص58.

[3] ابن جنّي،اللمع،ص29.

[4] الغلاييني،جامع الدروس العربية،ص405.

إنّ الغلاييني في تعريفه لمصطلح (لا النّافية للجنس) استعمل هذا المصطلح ،كما استعمل المصطلح الآخر وهو (لا التّبرئة) ،وقد عرّف (لا النّافية للجنس) أنّها تنفي الخبر عن الجنس الذي يليها ، وقد عرّف (لا التبرئة) أنّها تبرّؤ المتكلّم من الخبر الذي يتّصف به.

وقد جاء في الكتاب لسيبويه:« هذا باب النّفي بلا و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها (...) لأنّك لا تذكر بعد لا إذا كانت عاملة شيئا بعينه كما لا تذكر بعد ربَّ» [1] .

ويقول المبرّد: « هذا باب (لا) التي للنّفي، اِعلم أنّ(لا)، إذا وقعت على نكرة نسبتها بغير تنوين،(...) إذا قلت:لا رجل في الدّار. لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنّما نفيت عن الدّار صغير هذا الجنس وكبيره (...) ألا ترى أنّ المعرفة لا تقع هاهنا؛ لأنّها لا تدلّ على الجنس» [2] .

ويقول الفرّاء في قوله تعالى:﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾سورة البقرة، الآية:197.:« فالقرّاء على نصب ذلك كلّه بالتّبرئة إلاّ مجاهدا فإنّه رفع الرّفث والفسوق ونصب الجدال. وكلّ ذلك جائز. فمن نصب اتّبع آخر الكلام أوله، ومن رفع بعضها ونصب بعضها فلأنّ التّبرئة فيها وجهان: الرّفع بانّون، والنّصب بحذف النّون» [3].

استعمل الغلاييني مصطلح (لا النّافية للجنس) وهو مصطلح البصريين ، كما أنّه استعمل مصطلح (لا التّبرئة) وهو مصطلح الكوفيين، ومن خلال تعريفه لهذين المصطلحين قد جمع بين التّعريفات السّابقة(سيبويه، المبرّد، الفرّاء)، حيث ذكر الغلاييني في تعريفه أنّ (لا) تنفي الخبر عن الجنس فهي نافية للجنس، وهذا ما ذهب إليه المبرّد بقوله:(نفيت عن الدّار صغير هذا الجنس وكبيره)، وبذكره (لا التّبرئة) فهو وافق الفرّاء فيما ذكره في قوله.

---

[1] سيبويه، الكتاب ،ج2،ص345.

[2] المرد، المقتضب، ج4، ص357.

[3] الفراء، معاني القرآن،ج4،ص120.

11-(المفعول به):

يعرّفه الغلاييني بقوله:« المفعول به هو اسم دلّ على شيء وقع عليه فعل الفاعل، إثباتا أو نفيا .ولا تغيّر لأجله صورة الفعل، فالأول نحو:"بريت القلم" والثّاني نحو:"ما بريت القلم"» [1] .

إنّ(المفعول به) هو ما يقع عليه فعل الفاعل، سواء كان هذا الفعل مثبتا أو منفيا ،وقد قدّم الغلاييني أمثلة عن المثبت في"بليت القلم"، فالفعل (بريت)هو الفعل المثبت ، أمّا المنفي في (ما بريت القلم) ، فالفعل (بريت)هو الفعل المنفي ب(ما).

وقد جاء في الكتاب:« هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول وذلك قولك:ضرب عبد الله زيدا» [2] .

وممّا ورد عن الكسائي من خلال كتاب مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي:« كان الكسائي يذهب إلى أنّ الفاعل يرتفع بكونه داخلا في الوصف.والمفعول به ينتصب بكونه خارجا عنه» [3] .

إنّ تعريف الغلاييني(للمفعول به) يشبه إلى حدّ مّا تعريف سيبويه حيث نجد الغلاييني قد عرّف (المفعول به) بأنّه ما يقع عليه فعل الفاعل، وسيبويه جعل(المفعول به) ما يتعدّاه الفعل بعد الفاعل ، ومن خلال المثال الذي قدّمه الغلاييني نفهم من أنّ(المفعول به) هو ما وقع عليه الفعل، وبالتّالي تعريف الغلاييني مماثل لتعريف سيبويه ، أمّا الكسائي فيبيّن سبب رفع الفاعل ، ونصب المفعول به، وهذا ما لم يتطرّق إليه الغلاييني في تعريفه(للمفعول به).

الغلاييني نفهم من أنّ(المفعول به) هو ما وقع عليه الفعل، وبالتّالي تعريف الغلاييني مماثل لتعريف سيبويه ، أمّا الكسائي فيبيّن سبب رفع الفاعل ، ونصب المفعول به، وهذا ما لم يتطرّق إليه الغلاييني في تعريفه(للمفعول به).

---

[1] الغلاييني،جامع الدروس العربية،ص413.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.

[3] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص298.

12-(المفعول المطلق):

في تعريف هذا المصطلح يقول الغلاييني:«المفعول المطلق مصدر يذكر بعد فعل من لفظه تأكيدا لمعناه، أو بيانا لعدده، أو بيانا لنوعه، أو بدلا من التلفظ بفعله.فالأول نحو: ﴿**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾سورة النساء،الآية:164.والثاني نحو:"وقفت وقفتين".والثالث نحو:"سرت سير العقلاء" والرابع نحو:"صبرا على الشدائد"واعلم أنّ مايذكر بدلا من فعله لا يراد به تأكيد،ولا بيان عدد أو نوع» [1] .

إنّ الغلاييني من خلال تعريفه يبين لنا أنّ المفعول المطلق هو المصدر وهذا الأخير يجب أن يذكر بعد الفعل بحيث يكون هذا الفعل من لفظ المصدر ويكون مؤكد للمعنى،أو مبينا العدد أو النوع، وقد دعم الغلاييني تعريفه بأمثلة توضح لنا الحالات التي يكون عليها المفعول المطلق.

وقد جاء في الكتاب:«هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به،وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره،وإنما يجئ ذلك على أن تبين أي فعل فعلت، أو توكيدا فمن ذلك قولك على قول السائل:أي سير عليه،فتقول: يسر عليه يسر شديد،وضرب به ضرب ضعيف،فأجريته مفعولا والفعل له،فإن قلت:ضرب به ضربا ضعيفا فقد شغلت الفعل بغيره عنه،وتقول يسير عليه سيرتان أيّما يسير كأنك قلت يسير عليه بغيرك أيّما يسير فجرى مجرى ضرب زيدا أيّما ضرب به وليس في هذا إضمار شيء سوى كم،فتقول ضرب به ضربتان ،ويسير عليه سيرتان،لأنه أراد أن يبين له العدة والمفعول» [2] .

ويعرف ابن جني المفعول المطلق فيقول:«اعلم أن المصدر كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر مع فعله فضلة فهو منصوب به تقول:قمت قياما،وقعدت قعودا،وإنما يذكر المصدر مع فعله لأخذ ثلاثة أشياء وهي: توكيد الفعل،وبيان النوع،وعدد المرات،تقول في التوكيد:قمت قياما،....وتقول في التبيين: قمت قياما حسنا،...وتقول في عدد المرات،...قمت قومتين....» [3] .

---

[1] الغلاييني، جامع الدروس الغربية، ص431.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص229-230.

[3] ابن جني، اللمع، ص44.

لقد جمع الغلاييني في تعريفه لمصطلح(المفعول المطلق) بين ما ذهب إليه سيبويه وابن جني واستعمل مصطلح(المفعول المطلق) بمفهوميه الاثنين أي أنه (مفعول مطلق) عند البصرة و(مصدر) عند الكوفة،كما أخد الحالات التي يكون عليها المفعول المطلق من سيبويه وابن جنّي؛ وهي بيان النوع والعدد،وتوكيد الفعل.

13-(المفعول فيه):

يعرفه الغلاييني فيقول:«المفعول فيه(ويسمى ظرفا) هو اسم ينتصب على تقديرا"في" يذكر لبيان زمان الفعل أو مكانه،أمّا إذا لم يكن على تقديرا"في"، فلا يكون ظرفا،بل يكون كسائر الأسماء على حسب ما يطلبه العامل.فيكون مبتدأ أو خبر نحو:"يومنا سعيد"،وفاعلا نحو:"جاء يوم الجمعة(...) وهو قسمان:ظرف زمان وظرف مكان.فظرف الزمان:ما يدل على وقت وقع فيه الحدث،نحو:"سافرت ليلا "،وظرف المكان:ما يدل على مكان وقع فيه الحدث،نحو:وقفت تحت علم العلم» [1] .

إنّ الغلاييني في تعريفه (للمفعول فيه) ذكر المصطلح الآخر له وهو(الظرف) وعرّفه على أنّه اسم يبيّن زمان ومكان وقوع الفعل، ويكون منصوبا على تقدير (في)، أمّا إذا لم يكن على تقدير (في) فلا يكون (ظرفا) ،وقد ذكر الغلاييني أيضا أقسام (الظّرف) بنوعيه (زمان ومكان) وعرّف كل منهما، فظرف الزمان وهو ما دلّ على زمان وقوع الفعل، وظرف المكان ما يدلّ على مكان وقوع الفعل.وقد قدّم أمثلة توضّح لنا أقسام (المفعول فيه) ،وقدّم كذلك أمثلة فيما يخصّ الحالات التي لا يأتي فيها الظرف على تقدير (في).

وقال سيبويه فيما يخصّ (المفعول فيه):«هذا باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللّفظ على المعنى، فمن ذلك قولك:"متى يُسار عليه؟ وهو يجعله ظرفا، فبقول:اليوم أو بعد غدٍ أبوم الجمعة» [2] .

ويقول أيضا:«فكأنّما ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنّه حال مفعول فيها (...) وصار فيها كما كان الظّرف موضعا »[3] .

---

[1] الغلاييني ،جامع الدروس العربية، ص442-443.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص193.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص216.

يقول الفرّاء في قوله تعالى:﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ سورة الأنعام، الآية:52.تقول:« يجوز فيه إلاّ النّصب لأنّها مردودة على محلٍّ وهو قوله ماعليك من حسابهم وعليك لا تشاكل الفعل، فإذا كان الفاء ما قبل اسما فلا فعل فيه أو محلا مثل قوله عندك وعليك وخلفك» [1] .

(والمفعول فيه)عند ابن جنّي هو (الظّرف) فيقول في تعريفه له:« كلّ اسم من أسماء الزّمان والمكان، يراد منه معنى (في) وليست في لفظة... فإن ظهرت (في) إلاّ للّفظ كان ما بعدها اسما صريحا» [2] .

نستنتج من هذه التّعريفات أنّ الغلاييني جمع في تعريفه لمصطلح (المفعول فيه) بين تعريف سيبويه وابن جنّي،حيث وافق تعريف سيبويه على أنّ (المفعول فيه) يكون منصوبا، كما وافقه في ذكر مصطلح(المفعول فيه) و(الظّرف) كما أنّه وافق تعريف ابن جنّي في تقسيمه (الظرف) إلى ظرف زمان وظرف مكان، ولأنّ (المفعول فيه) يأتي على تقدير (في) ووافقه في ذكر مصطلح(الظّرف) كذلك،كما أنّه وافق الفرّاء في كون أنّ (المفعول فيه) يأتي منصوبا أمّا من حيث تسمية المصطلح فلم يوافقه في ذلك لأنّ الفرّاء سمّاه (المحل) وهو مصطلح الكوفيين.

14-(المفعول معه):

يعرّفه الغلاييني بقوله:« المفعول معه، اسم فضلة وقع بعد واو، بمعنى(مع) مسبوقة بجملة، ليدلّ على شيء حصل الفعل بمصاحبه (لأي: معه)، بل قصدٍ إلى إشراكه في حكم ما قبله، نحو: (مشيت والنّهر) [3] .

إنّ مصطلح (المفعول معه) عند الغلاييني هو اسم فضلة يقع دائما بعد الواو ،وتكون هذه الواو بمعنى (مع) تدلّ على مصاحبة فعل مّا،مقدّما في ذلك أمثلة يوضح فيها مصطلح(المفعول معه) في قوله:(مشيت والنّهرَ،فالواو هي واو المعية وهي بمعنى(مع)، أمّا (النّهرَ) التي سبقت بحرف الواو فهي (المفعول معه).

يقول سيبويه في الكتاب:«هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ،لأنّه مفعول معه ومفعول به، كنا انتصب نفسه في قولك: امرأ ونفسَه.

---

(1) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص27-28.

(2) ابن جنّي، اللمع، ص125.

(3) الغلاييني، جامع الدّروس العربية، ص459.

وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تُرِكت النّاقة وفصيلها لرضِعها، إنّما أردت ما صنعت مع أبيك، ولو تُرِكتْ النّاقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه» [1] .

ويعرّفه الفرّاء بقوله:«كلّ فعل أوقعته على أسماء لها أفاعيل ينصب على الحال ليس بشرط ففيه الرّفع على الإبتداء، والاتصال بما قبله؛من ذلك :رأيت القوم قائما وقاعدا، وقائم وقاعدٌ،لأنّك نويت بالنّصب القطع، والاستئناف في القطع حسنٌ [2] .

ويعرّفه ابن جنّي بقوله:«وهو كلّ ما فعلت معه فعلا وجاوز أن يكون معطوفا، وذلك قولك: قمت وزيدا أي مع زيدٍ، واستوى الماء والخشبة أي مع الخشبةِ، وجاء البرد والطيالسة، أي مع الطيالسة، ومازلت أسير والنّيلَ أي مع النّيلِ،...ولو خليت والأسدَ لأكلك أي: مع الأسدِ» [3] .

لقد جمع الغلاييني في تعريفه لمصطلح(المفعول معه) بين تعريف سيبويه وبن جنّي على أنّ (الواو) هي بمعنى (مع)، وأنّ (المفعول معه) يكون منصوبا، ولم يوافق الفرّاء في تعريفه حيث أنّ الفرّاء لم يذكر في تعريفه أنّ (الواو) بمعنى (مع) وأنّ (المفعول معه)

15-(الحال):

يقول الغلاييني في تعريفه لمصطلح(الحال) بقوله:«الحال وصف فضلة يذكر لبيان هيئة الاسم الذي يكون الوصف له،نحو(رجع الجند ظافرا)و (أدب ولدك صغيرا) و (مررت بهند راكبةً) و (هذا خالد مقبلا) ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقّا من الفعل، نحو: (طلعت الشّمس صافية) واسما جامدا في معنى الوصف المشتق، نحو: (عاد خليل غزالا) أي مسرعا.

ومعنى كونه فضلة: أنّه ليس مسندا ولا مسند إليه، وليس معنى ذلك أنّه يصحّ الاستغناء عنه إذ قد تجيء

---

[1] سيبويه، الكتاب،ج1، ص297.

[2] الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص193.

[3] ابن جنّي، اللمع، ص51.

الحال غير مستغنى عنها، كقوله تعالى:﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾سورة الأنبياء،الآية:16... »[1] .

إنّ مصطلح (الحال) في تعريف الغلاييني هو الفضلة لا يأتي إلاّ ليبيّن هيئة صاحبه، أي الاسم الذي يكون الوصف له، ولا يشترط في الوصف أن يكون مشتقّا من الفعل أو جامدا، والفضلة حسب الغلاييني ما لا يكون مسندا ولا مسند إليه ولا يمكن الاستغناء عن (الحال) رغم كون هذا المصطلح هو الفضلة ، ويقدّم الغلاييني كما في التعريفات السّابقة أمثلة يوضّح فيها ما ذهب إليه في تعريفه ل(الحال) وبيان الهيئة التي يكون عليها، كما مثل عن (الحال) التي يمكن الاستغناء عنها.

جاء في الكتاب لسيبويه:«هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس المفعول ...وذلك قولك: ضربت عبد الله قائما وذهب زيد راكبا» [2] .

ويعرّفه المبرّد بقوله:« اِعلم انّك إذا قلت: جاءني عبد الله، وقصد إلي زيد...فإن لم ترد هذا وأردت الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلت:جاءني زيد راكبا،أو ماشيا ،فجئت بعده بنكرة لا تكون نعتا لأنّه معرفة، وذلك أنّك لم ترد: جاءني زيد المعروف بالركوب والمشي، فيكون تحلية لما قد عرف، وإنّما أردت مجيئه وقع في هذه الحال [3] .

وقال أيضا:« فالحال مفعول فيها، وإنّما أخبرت أنّ مجيئه وقع في حال مشيْ، وكذلك مررت بزيد ضاحكا، وصادفت أخاك راكبا» [4] .

وبقول الفراء في قوله تعالى:﴿ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ سورة آل عمران، الآية:18.قال:«منصوب على القطع لأنّه ذكره نعت به معرفة» [5] .

---

[1] الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص463-464.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص44.

[3] المبرّد، المقتضب، ج4، ص166.

[4] المصدر نفسه، ج4، ص300.

[5] الفرّاء ،معاني القرآن، ج1، ص207.

إنّ الغلاييني في تعريفه لمصطلح (الحال) وافق البصريين والكوفيين معا على أنّ الحال يذكر لبيان هيئة الاسم الذي يوصف له، وأنّ(الحال) بكون دائما منصوبا ، غير أنّ الغلاييني في تعريفه لمصطلح (الحال) ذكر أنّه يكون فضلة، ولا يمكن الاستغناء عنها.ففي كون (الحال) يوصف هيئة الاسم التي يكون عليها لم نجد سيبويه في تعريفه السّابق يصرّح بذلك، لكنّه اكتفى بذكر أمثلة يُفهم منها أنّ (الحال) هو وصف لهيئة صاحبه،وهذا ما صرّح به الغلاييني في تعريفه، أمّا فيما يخصّ التعريف الثاني الذي ذكره الفرّاء فنجده يذكر مصطلح آخر ل(الحال) وهو القطع وهذا مصطلح الكوفيين وهو ما لم يذكره الغلاييني من خلال تعريفه لمصطلح (الحال).

16-(التّمييز):

يقول الغلاييني في تعريفه:«التّمييز اسم نكرة يذكر تفسيرا للمبهم من ذات أو نسبة، فالأول نحو: (اشتريت كتابا) والثاني نحو: (طاب المجتهد نفسا) والمفسّر للمبهم يسمّى: تمييزا ومميّزا، تفسيرا ومفسّرا، وتبيينا ومبيّنا، والمفسّر يسمّى :مميّزا ومفسّرا، ومبيّنا.

والتّمييز يكون على معنى (من) كما أنّ الحال تكون على معنى (في) فإذا قلت:(اشترين عشرين كتابا) فالمعنى أنّك اشتريت عشرين من الكتب، وإذا قلت: (طاب المجتهد نفسا) فالمعنى أنّه طاب من جهة نفسه.

والتّمييز قسمان: تمييز ذات ويسمّى تمييز مفرد أيضا،وتمييز نسبة ويسمّى أيضا :تمييز جملة »[1] .

إذن من خلال هذا التّعريف يتوضّح لنا أنّ الغلاييني يعرّف(التّمييز) على أنّه اسم نكرة يأتي لتفسير المبهم وذلك سواء كان من ذات أو نسبة، والمفسّر للمبهم على حسب قوله يسمّى تمييزا وتفسيرا وتبيينا، كما أنّه ذكر في تعريفه أنّ (التّمييز) يكون على معنى (من) وهو قسمان وقد مثّل الغلاييني لكلّ هذا بأمثلة نوضّح ما ذكره في هذا التّعريف.

جاء في الكتاب لسيبويه: « وقد جاء من الفعل ما قد أنفد إلى مفعول ولم يقرّ قوة غيره ممّا قد يتعدّى إلى مفعول، ذلك في قولك: امتلأت ماءا وتفقّأت شحما، ولا تقول امتلأته ولا تفقّأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدّم المفعول فيه فتقول: ماءا امتلأت كمت لا يقدّم المفعول فبه في الصفة المشبهة »[2] .

---

[1] الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص488.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص204.

ويقول أيضا:« إذا قلت :لي مثله، فقد أبهمت، كما أنّك لو قلت: لي عشرون، فقد أبهمت الأنواع. فإذا قلت: درهما فقد اختصصت نوعا، وبه يعرف من أيّ نوع ذلك العدد، فكذلك مثله، هو مبهم يقع على الأنواع، على الشجاعة والفروسية والعبيد، فإذا قلت عبدا، فقد بيّنت من أي أنواع المثل» [1] .

كما ذكر المبرّد معنى التّمييز قوله:« أن يؤتى مبيّنا على نوعه، وذلك قولك: عندي عشرون درهما وثلاثون ثوبا، ولمّا قلت: عندي عشرون وثلاثون: ذكرت عددا مبهما يقع على كلّ معدود، فلمّا قلت درهما عرفت الشّيء الذي إليه قصدت بأن ذكرت واحدا منه يدلّ على سائره، ولم يجز أن تذكر جميعا، لأنّ الطي قبلك قد تبيّن أنّه جمع وأنّه مقدار منه معلوم [2] .

كما عرّفه الفرّاء:« وهو ممّا يفسّر للمبتدئ: أي ينظر إلى (من) فإذا أحسنت فيه ثمّ ألقيت نصبت، ألى ترى أنّك تقول: عليه عدل ذلك من الصيّام» [3] .

أمّا تعريفه عند ابن جنّي فيقول:« ومعنى التّمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض، ولفظ المميّز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التّام يراد به تبيين الجنس، وأكثرها ما يأتي بعد الأعداد والمقادير فالأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين كقولك: عندي أحد عشر رجلا، واثنا عسر غلاما، وثلاثون جارية، وخمسون درهما [4] .

نستنتج من هده التّعريفات أنّ الغلاييني في تعريفه لمصطلح (التّمييز) قد جمع بين البصريين والكوفيين في تسمية المصطلح ب(التّمييز) و(التّفسير)، وأنّه وافق كلّ من سيبويه، والمبرد، والفراء، وابن جنّي ففي ذكره للاسم النّكرة الذي يكون عليها (التمييز) فقد وافق سيبويه، وفي كون (التّمييز) يفسّر المبهم وافق كلّ من سيبويه أيضا والمبرّد، وفي قول الغلاييني (أمّا التّمييز يكون على معنى (من) فقد وافق في هذا الفرّاء ، وبذلك فهو قد أخد البصريين والكوفيين معا.

---

[1] المصدر السابق، ج2، ص172.

[2] المبرّد، المقتضب، ج3، ص32.

[3] الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص320.

[4] ابن جنّي، اللمع، ص53.

17-(المنادى):

يعرّفه الغلاييني بقوله: « المنادى: اسم وقع بعد حرف من أحرف النّداء، نحو:(يا عبد الله) » [1] .

إذن (المنادى) عند الغلاييني هو الاسم الذي يقع دائما بعد حرف النّداء، وقد قدّم أمثلة واضحة يبيّن فيه هذا السيّاق ف(عبد الله)هو المنادى الذي وقع بعد حرف النّداء(يا).

كما ذكر سيبويه مصطلح (النّداء) ووضع له حدّا بقوله:« هذا باب ما يكون النّداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة» [2] .

ويعرّف الفرّاء (المنادى) من خلال قوله تعالى:﴿ **يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾ سورة المائدة، الآية:116.قال:« عيسى في موضع رفع، وغن شئت نصبت، وأمّل (ابن) فلا يجوز فيها إلاّ النّصب ،وكذلك تفعل في كلّ اسم دعوته باسمه ونسبته إلى أبيه كقولك: يا زيد بن عبد الله، فالمنادى يجوز فيه الفتح حتّى وإن كان علما مفردا [3] .

من خلال هذه التعريفات يمكن القول: أنّ الغلاييني في تعريفه لمصطلح(المنادى) قد وافق الفرّاء في أنّ (المنادى) يأتي بعد حرف النّداء (يا) وهذا ما يتّضح من خلال الأمثلة التي قدّمها كلّ من الفرّاء والغلاييني، ولكن هذا الأخير لم يوافق الكوفيين في تسمية مصطلح (المنادى) ب(المدعو).

18-(الإضافة):

في تعريف (الإضافة) يقول الغلاييني:« الإضافة نسبة بين اسمين على تقدير حرف الجرّ، توجب جرّ الثّاني أبدا،نحو: (هذا كتاب التّلميذ، لبست خاتم فضّة(...) ويسمّى الأول مضافا، والثّاني مضاف إليه، فالمضاف والمضاف إليه اسمان بينهما حرف جرٍّ مقدرٌوعامل الجرّ في المضاف إليه هو المضاف، لا حرف الجرّ المقدّر بينهما على الصّحيح» [4] .

---

[1] الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص513.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص215.

[3] الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص119.

[4] الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص555.

إذن مصطلح (الإضافة) عند الغلاييني هو النّسبة بين اسمين، حيث أنّ الاسم الثّاني يكون مجرورا دائما، ويسمّى الأول مضافا، والثّاني مضاف إليه، كما ذكر الغلاييني أنّ عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف وليس حرف الجرّ، مقدّما في ذلك أمثلة يوضّح فيها المضاف والمضاف إليه.

فمثلا في قوله:(هذا كتاب التّلميذ) فا(لكتاب) هو المضاف، و(التّلميذ) هو المضاف إليه وهو مجرور.

ويقول سيبويه:« هذا باب الإضافة وهو باب النّسبة، اعلم أنّك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرّجل، ألحقت يائي الإضافة» [1] .

ويقول أيضا:« فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشدّ من حذف تمام الاسم» [2] .

ويقول المبرّد:« هذا باب الإضافة وهو باب النّسب، اعلم انّك إذا نسبت رجلا إلى حيّ أو بلد أو غير ذلك- ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياءا شديدة، ولم تخفّفها لئلّا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلّم، وذلك قولك: هذا رجل قيسيّ وبكريّ وكذلك كلّ ما نسبته إليه [3] .

ويقول ابن جنّي:« هذا باب الإضافة وهي في الكلام على ضربين: أحدهما ضمّ الاسم إلى الاسم هو غيره بمعنى اللّام، والآخر ضمّ اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من) واعلم أنّ المضاف قد يكتسي من المضاف إليه كثيرا من أحكامه نحو: التّعريف والاستفهام ومعنى الجزء، ومعنى العموم» [4] .

ويقول الفرّاء:«لجاز أن تقول:أنت ثالث إثنين،بالإضافة وبالتنوين ونصب الاثنين.»[5]

نستنتج من هذه التّعريفات أند الغلاييني وافق في تعريفه امصطلح(الإضافة) تعريف ابن جنّي، ذلك أنّ هذا الأخير ذكر في تعريفه أنّ (الإضافة) هي النّسبة التي تكون بين اسمين وهذا ما ذهب إليه الغلاييني من خلال تعريفه، كما وافقه في تسمية المصطلح ب(الإضافة).

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص335.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص348.

[3] المبرّد، المقتضب، ج3، ص133.

[4] ابن جنّي، اللمع، ص46.

[5] الفرّاء،معاني القرآن،ج1،ص317

أمّا فيما يخصّ تسمية المصطلح عند سيبويه والمبرّد فلم يوافقهم في ذلك لأنّ مصطلح (الإضافة) عند سيبويه والمبرّد هي النّسبة، فقد اكتفى سيبويه بذكر مصطلح(المضاف إليه) فقط وهذا أيضا ذكره ابن جنّي في تعريفه، فوافقهما الغلاييني في ذلك.

19-(التّابع):

يقول الغلاييني في تعريفه هذا المصطلح:« والتوابع في الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلاّ على سبيل التّابع لغيرها. بمعنى أنّها تعرب إعراب ما قبلها.وهي خمسة أنواع:

1- النّعت

2- التّوكيد

3- البدل

4- عطف البيان

5- المعطوف بالحرف »[1] .

إنّ التّابع عند الغلاييني هو الكلمة التي تتبع ما قبلها وتأخذ نفس حركتها الإعرابية، وجعله في خمسة أنواع ذكرها خلال تعريفه.

جاء في الكتاب لسيبويه:« هذا باب مجرى النّعت على المنعوت والشّريك على الشّريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك» [2] .

يقول الفرّاء:«يجوز فيه الاتباع لأنّه نسق.»[3]

[1] الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص566.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص421.

[3] الفرّاء ، معاني القرآن،ج1،ص235

ويقول ابن جنّي:« معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه وهو على خمسة أضرب: وصف، وتوكيد، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف. فأربعة من هذه تتبع الأول بلا توسط حرف وواحد منها يتبع الأول يتوسط حرف وهو العطف المسمّى نسقا» [1] .

إنّ الغلاييني في تعريفه لمصطلح(التّابع) قد جمع بين تعريف سيبويه وتعريف ابن جنّي ،أمّا في تسمية المصطلح ب(التّابع) فقد وافق في ذلك ابن جنّي أكثر، من خلال قول هذا الأخير :(ما يتبع الاسم)،كما وافق الفرّاء في المصطلح ولكن الفرّاء استعمل (الاتباع) والغلاييني استعمل (التابع)،ولكن في ذكره لأقسام التابع وافق كل النّحاة.

20-(النّعت):

يعرّفه الغلاييني فيقول:« النّعت (ويسمّى الصفة أيضا) هو يذكر بعد اسم ليبيّن أحواله أو أحوال ما يتعلّق به.فالأول نحو(جاء التلميذ المجتهد)، والثّاني نحو:(جاء الرجل المجتهد غلامه).

(فالصفة في المثال الأول بيّنت حال الموصوف نفسه، وفي المثال الثّاني لم تبيّن حال الموصوف، وهو(الرجل)، وإنّما بيّنت حال ما يتعلّق به وهو(الغلام))» [2] .

إنّ الغلاييني في تعريفه لنصطلح (النّعت) قد استعمل المصطلحين معا، (النّعت) و(الصفة) وهو ما يأتي بعد الاسم مبيّنا أحواله، وأحوال ما يتعلّق به وقدّم الغلاييني أمثلة وضّح من خلالها الحالات التي تكون عليها (النّعت) مع شرح تلك الأمثلة.

يعرف سيبويه (النّعت) بقوله:« فأمّا النّعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف قبل، فصارالنّعت مجرورا مثل المنعوت لأنّها كالاسم الواحد» [3] .

ويقول أيضا:« واعلم أنّ كلّ مضاف إلى معرفة وكان للنّكرة صفة فإنّه إذا كان موصوفا أو وصفا أو خبرا أو مبتدأ، بمنزلة النّكرة المفردة...» [4].

---

[1] ابن جنّي، اللمع، ص65.

[2] الغلاييني ،جامع الدروس العربية، ص566.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص421.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص425.

ويقول الفرّاء من خلال قوله تعالى:﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ سورة الفاتحة، الآية:07.« بخفض (غير) لأنّها نعت للذين، لا للهاء والميم من(عليهم) وإنّما جازت أن تكون (غير) نعتا لمعرفة، لأنّها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام» [1]

يقول ابن السرّاج:« النّعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته، فنعت المعرفة معرفة، ونعت النّكرة نكرة والنّعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه» [2] .

إنّ الغلاييني في تعريف مصطلح (النعت) قد جمع بين التّعريفات السّابقة ل(لنّعت)، حيث أنّه استعمل مصطلح (النّعت) و(الصفة) أي أنّه أخذ عن البصريين(سيبويه) والكوفيين الفرّاء)معا،كما أنّه ذكر أنّ (النّعت) يتبع المنعوت من خلال تصنيفه ل(النّعت) على أنّه من التوابع، وهذا أيضا ما ذهب إليه كلّ من سيبويه والفرّاء، وابن السرّاج.

21-(التّوكيد):

يعرّفه الغلاييني بقوله:« التّوكيد (أو التّأكيد): تكرير يراد به تثبيت أمر المكرّر في نفس السّامع، نحو: (جاءني علي نفسه) ونحو(جاءني علي علي)،والتّوكيد قسمان: لفظي ومعنوي» [3]

إذن (التّوكيد) عند الغلاييني هو التّأكيد والتّكرير الذي يأتي لتثبيت أمر المكرّر، وكما في التّعريفات السّابقة يقدّم الغلاييني أمثلة ليوضّح هذا المصطلح وذلك حتّى تتضح التّعريف وتصل الفكرة.

ويقول سيبويه في تعريف (التّوكيد) :« رأيت أكثر قومك ورأيت ثلثيْ قومك وصرفت وجوه أولها، ولكنّه ثنّى الاسم توكيدا، كما قال جلّ ثناؤه:﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾سورة الحجر، الآية: 30 » [4] .

---

[1] الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص07.

[2] ابن السرّاج، الأصول في النّحو، ج2، ص63.

[3] الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص573.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص151.

وجاء أيضا في شرح جمل الزجاجي« التّوكيد تمكين المعنى في نفس السّامع، وإثبات الحقيقة، ورفع المجاز، وهو يكون على وجهين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي، فالتّوكيد اللّفظي يكون في الأسماء والأفعال، ويكون في الجمل، ويكون في بعض الحروف، فتقول: جاءني زيدٌ ويدٌ، وتقول: زيد قام قام، وتقول: قام زيد قام زيد، قال تعالى:﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾سورة المؤمنون، الآية: 36 »[1] .

ويقول الفرّاء:﴿ وهو كقولك :نعم نعم، تكرّرها، أو قولك: اعجل اعجل، تشديد المعنى وليس هذا من البابين الأولين في شيء»[2] .

أمّا (التّوكيد) عند ابن جنّي فيقول:« اعلم أنّ التّوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكد في إعرابه لرفع اللبس وإزالة الاتساع، وإنّما تؤكد المعارف دون النّكرات –مظهرها ومضمرها- والأسماء المؤكد بها تسعة وهي: نفسه، وعينه، وكلّه، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجُمع،

وكلا، وكلتا، تقول: قام زيد نفسُه، ورأيت ويدا نفسَه، ومررت بزيد نفسِه، وكذلك قام أخوك عنه، ورأيته عينه، ومررت به عينه»[3]

إنّ الغلاييني في تعريفه لمصطلح(التوكيد) قد أخذ عن البصريين (سيبويه)أكثر، حيث وافقهم في تسمية المصطلح كما وافقهم في تقسيم (التوكيد) إلى لفظي ومعنوي، في حين لم نجد مصطلح(التّشديد) الذي ذكره الفرّاء (الكوفيين).

---

[1] ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله،البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحق:عياد بن عبيد الثبيتي، دار العرب الإسلامي، لبنان،ط01، 1986،ص316.

[2] الفرّاء، معاني القرآن، ج1،ص177.

[3] ابن جنّي، اللمع، ص66.

22-(البدل):

يقول مصطفى الغلاييني:« البدل: هو التّابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه نحو: (واضع النّحو الإمام(عليٌّ) ف(عليّ) تابع ل(لإمام) في إعرابه. وهو المقصود بحكم نسبة وضع النّحو إليه و(الإمام) إنّما ذكرت توطئة وتمهيدا له...»[1] .

ويقول أيضا:« ليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا» [2] .

إنّ مصطلح (البدل) في تعريف الغلاييني،هو ما يتبع متبوعه في الإعراب بدون واسطة، وقد قدّم أمثلة يوضّح من خلالها هذا التّعريف، وجعل المتبوع الذي يتبع (البدل) نجرّد تمهيد له، ولم يشترط أن يتطابقا في التعريف والتّنكير

جاء في الكتاب لسيبويه:« أمّا بدل المعرفة من النّكرة فقولك برجل عبد الله كأنّه قيل له: بمن مررت؟ أو ظنّ أنّه يقال له: ذاك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه .»[3] .

ويقول المبرّد:« واعلم أنّ البدل في الكلام يكون على أربعة أضرب: فضرب من ذلك أن تبدل الاسم من الاسم إذا كانا شيء واحد، معرفتين كانا، أو معرفة ونكرة، أو مضمرا أو مطهرا، أو مضمرين أو مظهرين. »[4] .

---

[1] الغلاييني،جامع الدروس العربية، ص576.

[2] المرجع نفسه، ص578.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص14.

[4] المبرّد،المقتضب، ج4، ص193.

ويقول الفرّاء في قوله تعالى:﴿ هَارُونَ أَخِي﴾ سورة طه،الآية: 30. «إن شئت أوقعت (اجعل) على (هارون أخي) وجعلت الوزير فعلا له وإن شئت جعلت (هارون أخي) مترجما عن الوزير. فيكون نصبا بالتّكرير. وقد يجوز في(هارون) الرّفع على الإئتناف لأنّه معرفة مفسّر لنكرة» [1] .

إنّ الغلاييني عند ذكره مصطلح(البدل) قد وافق سيبويه والمبرّد(البصريين)، ولم يوافق الفرّاء(الكوفيين) لأنّهم أطلقوا على مصطلح(البدل) تسميته ب(التّرجمة،والتّكرير)، وهذا لم نجده عند الغلاييني أمّا في تعريفه لمصطلح (البدل) وعدم اشتراطه لتطابق البدل والمبدل منه فقد جمع بين تعريف البصريين والكوفيين.

23-(المعطوف بالحرف):

يقول الغلاييني في تعريف هذا المصطلح:« هو تابع يتوسط بيته وبين متبوعه حرف من أحرف العطف نحو:(جاء عليٌ وخالدٌ)، (أكرمت سعيدا ثمّ سليما) ويسمّى العطف بالحرف(عطف النّسق أيضا» [2] .

إنّ(الاسم المعطوف) عند الغلاييني هو الذي يتبع الاسم الذي قبله بحرف عطف أي يتبعه في الحركة الإعرابية وقد قدمّ أمثلة على ذلك يتضح من خلالها أنّ حروف العطف (الواو،وثمّ)، وذكر الغلاييني المصطلح الآخر للعطف بالحرف، وهو((عطف النّسق).

جاء في الكتاب لسيبويه:« هذا باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية. ويكون معطوفا على المفعول، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية ويكون على المفعول» [3] .

يقول الفرّاء في قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾سورة آل عمران، الآية:142.«إنّه يجوز فيه الإتباع لأنّه نسق في اللّفظ» [4] .

---

[1] الفرّاء، معاني القرآن، ج2،ص178.

[2] الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص582.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1ن ص277.

[4] الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص235.

إنّ الغلاييني في تعريفه لمصطلح (المعطوف أي العطف)، ولم يستعمل مصطلح (النّسق)وإنّما استعمله الفرّاء، وبالتّالي فإنّ الغلاييني أخذ عن سيبويه والفرّاء كما أنّه جمع بينهما في تعريفه، فسيبويه ذكر أن يكون الاسم معطوفا ، والفرّاء ذكر الإتباع، وهذا ما نجده في تعريف الغلاييني (المعطوف والإتباع).

ثالثا:المصطلحات النحوية البصرية والمصطلحات النحوية الكوفية عند الغلاييني في كتابه(جامع الدروس العربية):

وفقا للدراسة المقدمة سابقا حول المصطلح النحوي واستعماله عند الغلاييني بين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة في أغلب أبواب الكتاب، يمكن تلخيصها في الجدول التّالي:

المصطلح النحوي البصري عند الغلاييني	المصطلح النحوي الكوفي عند الغلاييني
1-الإعراب	2-الإعراب
2-البناء	2-البناء
3-الجملة(المسند والمسند إليه)	3-الجملة
4-الكلام	4-الكلام
5-الاسم	5-الاسم
6-الفعل	6-الفعل
7-الحرف	7-الحرف
8-المعرفة	8- /
9-النكرة	9- /
10-الفاعل	10-الفاعل
11-نائب الفاعل	12-نائب الفاعل

12-المبتدأ والخبر	13- /
13-(لا)النافية للجنس	14-(لا)التبرئة
14-المفعول به	15-المفعول به
15-المفعول المطلق	16-المصدر
17-المفعول فيه(الظرف)	17- /
18-المفعول معه	18-المفعول معه
19-الحال	19- /
20-التمييز	20-التّفسير
21-المنادى	21- /
22-التّابع	22-التّابع
23-الصفة	23-النّعت
24-التّوكيد	24- /
25-البدل	25-التّرجمة والتّكرير
26-العطف	26-النّسق

خلاصة:

ممّا سبق ومن خلال تعرضنا لأغلب أبواب ومباحث كتاب (جامع الدروس العربية) للغلاييني يمكن القول أنّ أغلب المصطلحات النّحوية التي استعملها كانت مصطلحات نحوية بصرية، أكثر منها مصطلحات نحوية كوفية، حيث استعمل في هذه الأبواب التي تطرّقنا لها ستّا وعشرين مصطلحا بصريّا وهي: (الإعراب والبناء، الجملة أو المركب الإسنادي وهو ما يعرف بالمسند والمسند إليه، الكلام، الاسم، الفعل، الحرف، المعرفة والنّكرة، الفاعل، نائب الفاعل، المبتدأ والخبر، (لا)النافية للجنس، المفعول به، المفعول المطلق، المفعول فيه(الظّرف)، المفعول معه، الحال، التمييز، المنادى، الإضافة أو المضاف إليه، التّابع، الصفة، التّوكيد، البدل، العطف)، في مقابل استعماله لثمانية عشر مصطلحا كوفيا وهي:(الإعراب ، البناء، الجملة(المسند والمسند إليه)، الكلام، الاسم، الفعل، الحرف، الفاعل، نائب الفاعل، (لا)التبرئة، المفعول به،المصدر، المفعول معه، التّفسير، التّابع، النّعت، التّرجمة والتّكرير، النّسق).

أمّا المصطلحات النحوية الكوفية التي لم يستعملها الغلاييني، والتي تقابل المصطلحات النحوية البصرية التي استعملها وهي سبعة مصطلحات (المؤقت) في مقابل (المعرفة)، و(غير المؤقت) في مقابل (النكرة)، و(المرافع) في مقابل(المبتدأ والخبر)، و(المحل) في مقابل(الظرف أو المفعول فيه)، (المدعو) في مقابل(المنادى)، (التّشديد) في مقابل (التّوكيد)، (التّرجمة والتّكرير) في مقابل (البدل)، أمّا فيما يخصّ حدّه وتعريفه للمصطلحات النحوية، فقد جمع بين حدّ النّحاة البصريين والكوفيين لهذه المصطلحات ، وذلك في أغلب الحالات التي تعرّض لها.

كما أنَّ الغلاييني في استعماله للمصطلحات النحوية لم يبيِّن إن كانت هذه المصطلحات بصرية أم كوفية لأنَّ ،هدفه من تأليف كتاب جامع الدروس العربية ووضعه بأسلوب بسيط هو تقريب قواعد و مفاهيم علمي النحو والصرف من المتعلمين.

خاتمة

خاتمة:

وبعد هذا العرض المبسَّط لموضوع المصطلح النحوي في كتاب جامع الدروس العربية للغلاييني، خلصنا إلى جملة من النتائج قد قسمناه إلى قسمين اثنين:نتائج تخصّ المصطلح النحوي، ونتائج تخصّ المصطلحات النحوية التي وردت في كتاب الغلاييني.

-فمن النتائج المتعلقة بالمصطلح النحوي ما يلي:

* يتكون المصطلح النحوي من كلمتين هما:مصطلح ،ونحو

والمصطلح له معنيان:

معنى لغوي ورد في المعاجم العربية القديمة والحديثة،حيث أجمعت هذه الأخيرة على أنّ لفظ الاصطلاح مأخوذ من الجدر الثلاثي (ص،ل،ح) ومنه الصلاح وهو الاتفاق بعد الخلاف،و لفظ الاصطلاح هو ما ورد ذكره في هذه المعاجم في حين لم يرد فيها ذكر للفظ المصطلح.

ومعنى اصطلاحي: وهو الاتفاق على تسمية الشيء باسمه

و إذا ربطنا الاصطلاح بالنحو يصبح الاتفاق بين جماعة من النجاة حول مسألة نحوية ،نتاج هذا الاتفاق يسمى :(مصطلحا نحويا).

* إنَّ البحث في نشأة المصطلح النّحوي للسّعي في تأريخ ظهوره،وتبلور مفهومه العلمي ليعّد من الصعوبة، خاصة قبل كتاب سيبويه، وذلك لغموض أولية التأليف وتاريخه على وجه الدقة،أمّا إذا تجاوزنا عصر الخليل و سيبويه نجد أنَّ العلماء المتأخرين أضافوا جد ظهر في مؤلفاتهم؛ حيث اختلفت بعض المصطلحات واستقرت بعضها وانقرض بعضها الأخر .

* مرَّ المصطلح النَّحوي بمراحل مترددة تعددت فيها تسمية المفهوم الواحد،حيث التجأ النحَّاة في بادئ الأمر إلى وصف المفهوم أو تحديده تحديدا جزئيا، باعتبار العناصر الداخلية فيه قبل بلورته في مصطلح وجيز.

* إنَّ الحديث عن نشأة المصطلح النَّحوي ،هو الحديث هو الحديث عن نشأة النَّحو؛ فالنَّحو نشأ في بادئ الأمر لحفظ القرآن من اللَّحن مع علماء بصريين ،كانوا سبأَقين إلى وضع أسسه وقواعده، وقد تزامن مع هذه الفترة ظهور علماء كوفيين في مقابلهم، أضافوا بعض المسائل والمفاهيم النَّحوية،وهنا ظهر الخلاف وبرزت معه ما يعرف بالمدارس النَّحوية (البصرة

والكوفة ثمَّ بغداد والأندلس...) .

* كان وراء نشوء هذه المدارس النَّحوية خلاف وذلك بعد تضارب الرؤى واختلاف الآراء بين العلماء والنحّاة البصريين والكوفيين ، وذلك حول مسائل نحوية مختلفة ،كان أغلبها بمفاهيم و مصطلحات وتجويز بعضها مع الكوفة في مقابل منعه مع البصرة والعكس في ذلك.

* إنَّ الخلاف بين المدارس النَّحوية (البصرة والكوفة) تجلى بصفة خاصة في اختلافهم في المصطلحات النَّحوية وحدُّها،أمَّا الاختلاف في المصطلح النَّحوي أي؛في تسميَّته بمسمّى معين ، أمّا في حدِّه فذلك في تعريفه ووضع مفهوم له.

* إنَّ الاختلاف في هاته المصطلحات النَّحوية امتد أثره إلى الدراسات اللغوية الحديثة ،إلاَّ أنَّ اختلاف النّحاة القدامى يبقى أقلَّ حدّة من اختلاف المحدثين فيه، ذلك أنَّ القدماء اعتمدوا اللغة العربية لوحدها، أمّا المحدثون فيعتمدون على مصطلحات من لغات أجنبية أخرى قد أدرجت في اللّغة العربية.

* أمّا من حيث حدّ المصطلحات فنجد بعضهم يحاول أن يقدّم تعريفا خال من الاضطراب الذي كان بين القدماء.

-أمّا النّتائج المتعلقة بالمصطلحات النَّحوية الَّتي وردت في كتاب جامع الدروس العربية للغلاييني فهي كالتَّالي:

*إنَّ الغلاييني في كتابه يهدف إلى وضع كتاب سهل الأسلوب و واضح المعنى،فجاء الكتاب جامعا لقواعد النَّحو والصَّرف.

* لقد تناول الغلاييني في كتابه علمين من علوم العربية وهما :الصرف و النَّحو، و قد استعمل فيه عدّة مصطلحات (صرفية و نحوية) تطرقنا إلى أغلب المصطلحات النَّحوية و حدِّها .

* إنَّ المصطلح النَّحوي عند الغلاييني كان مصطلحا نحويا بصريا أكثر منه مصطلحا نحويا كوفيا،حيث نجده إذا استعمل المصطلح النَّحوي البصري استعمل ما يقابله من المصطلح النحوي الكوفي وذلك في حالات،أما في حالات أخرى يكتفي بذكر المصطلح البصري دون أن يذكر ما يقابله من مصطلح كوفي ،أمَّا من حيث حدّ المصطلح النحوي فقد جمع بين حد الكوفيين والبصريين له في أغلب الحالات .

*إنَّ الغلاييني في استعماله للمصطلح النحوي لم يحدد إن كان هذا المصطلح بصريا أو كوفيا ،بل يكتفي بذكر المصطلح فقط ؛لأنه يهدف من خلال وضعه للكتاب أن يكون سهل الأسلوب واضح المعاني،ليسهل على المتعلمين فهم قواعد علمي(النحو و الصرف) .

قائمة المصادر
و المراجع

فهرس

الموضوعات